تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:

د.جوني منصور

المشاركون

انطوان شلحت

ممدوح نوفل

د. مسعود اغبارية

فادي نحاس

د. حسام جريس

د. خولة أبو بكر

د. أسعد غانم

مطانس شحادة

جميع الحقوق محفوظة

نيسان ٢٠٠٦

صدر عن:

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله – شارع يافا – تلفون: ٢٢٩٦٦٢٠١ (٩٧٢)
فاكس: ٢٢٩٦٦٢٠٥ (٩٧٢) – ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله. فلسطين
ص. ب: ١٩٨٧
هاتف: ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ (٩٧٢) – فاكس: ٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

MADAR's Strategic Report 2006

Israeli Scene 2005

ISBN 9950-330-12-2

(٥)

المشهد الاجتماعي

بقلم: د. خولة أبوبكر[1]

١ - السياسة الاجتماعية للحكومة الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٥

وزارة الرفاه الاجتماعي (والعمل) هي حلقة مهمة في سياسة دولة تعرّف نفسها بأنها دولة رفاه. وبحسب تحديد الوزارة، فأهدافها هي: إعادة تأهيل، مساعدة وحماية كل فرد، أسرة أو جماعة، تعرضوا لنكسة مؤقتة أو مستديمة بسبب فقر، إعاقة أو إقصاء، انحراف اجتماعي، بطالة، تمييز أو استغلال".

وإذ تحدد هذه الأهداف، فإن الوزارة تتأمل بأنها تعكس التزام الحكومة تجاه قيم سياسة الرفاه في مجتمع ديمقراطي. من بين هذه القيم حقوق الإنسان، المساواة في الحقوق والفرص، احترام الإنسان وحريته، قيم العدل والتضامن الاجتماعي. تبرز هذه القيم عند تقديم خدمات مناسبة بدون تمييز بسبب الجيل، الجنس، الثقافة، الوضع الجسدي أو العقلي أو منطقة السكن (من منشورات وزارة الرفاه).

تعرّف ليفشيتس* (١٩٩٠) دولة الرفاه بتلك التي تطمح الى تأمين الرفاه؛ أي التي ترى أن دورها توفير حياة احترام وبحبوحة وخالية من الفقر، البطالة أو الحرمان، حتى لو لم يتمكن المواطنون من الوصول الى هذا بأنفسهم. تفترض سياسة دولة الرفاه أن الناس بحاجة أحدهم للآخر وأن هذا واجب. فمن حق الناس الحصول على الطعام، والخدمات الصحية، الملبس، المسكن، إقامة أسر وتقديم خدمات التعليم لهم. عند توفير جميع هذه الخدمات، يستطيع كل فرد أن يعيش مستقلا وبدون الحاجة لمساعدة الدولة.

وضع بنيامين نتنياهو سياسة الرفاه لوزارته بحيث استمر في العمل على تقليص دور الدولة في اقتصاد السوق وزيادة

---

[1] استاذة محاضرة في كلية عيمق يزراعيل، قسم العلوم السلوكية.

دور المواطنين، المؤسسات والتجارة الخارجية. شهدت نهاية عام ٢٠٠٥ استقالة نتنياهو من الوزارة، انتخاب عمير بيرتس رئيسا لحزب العمل تحت راية رفع مستوى العامل وتحسين خدمات الرفاه للمواطنين، استقالة أرئيل شارون من حزب الليكود وإقامة حزب كديما. أدت التغييرات السياسية الى إثارة موضوع رفاه المواطن الاسرائيلي من جديد ووضعه على سلم أولويات جميع الأحزاب الكبيرة في اسرائيل.

خصصت حكومة اسرائيل لعام ٢٠٠٥ ميزانية لوزارة الرفاه مقدارها ٤ مليارد شيكل منها ١,٠٩٥ مليارد شيكل تعطى على شكل خدمات مرتبطة بمستوى الدخل. وزعت الميزانية كالتالي: خدمات شخصية واجتماعية: ١,٨٥٩ مليارد شيكل؛ اعادة التأهيل: ٤٦٠ مليون شيكل؛ خدمات للمتخلفين عقليا: ١,٠٧٦ مليارد شيكل؛ خدمات للشبيبة بدون إطار ٢٤٠ مليون شيكل (فارس*، ٢٠٠٤).

١-١ سياسة إفقار المجتمع وتدعيم الرأسمالية

مست ميزانية اسرائيل لعام ٢٠٠٥ الطبقة الوسطى. كان من نتائج العقيدة الاقتصادية الرأسمالية التي تبناها بنيامين نتنياهو توسيع التقاطب الاجتماعي-اقتصادي. نظرة لتوزيع الثروة في إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠٠٣ تبرز أنه زاد غنى الأغنياء وفقر الفقراء. عام ٢٠٠٣ ازداد دخل الفئات العشرية الثلاث الأعلى في الهرم التراتبي للدخل في الدولة بنسبة ٥٠٪، بينما زادت نسبة دخل الفئات العشرية الاثنتين الأعلى في الهرم بنسبة ١٠٠٪. كما وارتفع مستوى الحياة للطبقة الوسطى (الفئات العشرية الخمسة في مركز الهرم) بنسبة ٤٠٪ الى ٧٠٪، ولكن بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزي انخفض عدد المواطنين في الطبقة الوسطى كميا بنسبة ١٥٪-٢٠٪ كما وأن دخل هذه الفئة التي خرجت من الطبقة الوسطى انخفض بنسبة ٢٠٪-٢٥٪.

مُنح أصحاب الدخل المنخفض جدا وأصحاب الدخل المرتفع جدا تسهيلات ضريبية ومن المتوقع زيادة التسهيلات في السنتين القريبتين للفئتين العشريتين الأعلى بسبب تجميد المخصصات حتى عام ٢٠٠٩. تضم هذه التجميدات الضريبية: تقليل مبلغ مخصصات البطالة لأصحاب الدخل المرتفع، الغاء مصاريف رسوم التعليم العالي من حسابات ضريبة الدخل، تخفيض التعويض لمتضرري الكوارث الطبيعية، الغاء لقب "أرملة الجيش" لشريكة الحياة غير المتزوجة، وستجبى مصاريف لصالح البنوك من المدخرين في بعض برامج التوفير (عشت*، ١٣, ١٢, ٢٠٠٥).

يقول سفيرسكي وكونور-اتياس أن الفئة العشرية الأعلى تسلطت على ٢٨٪ من دخل اسرائيل وكان معدل دخل الأسرة في هذه الفئة ٣٦,٨٤٥ شيكلاً في الشهر، أي أكثر من ١١ ضعفا من دخل الفئة العشرية الأدنى، حيث كان معدل الدخل للأسرة ٣,١٩٣ شيكلاً. وكان دخل العشرية الثانية من القمة ٤٤٪ من مجمل الدخل. بينما كان دخل العشرية الأدنى ٢,٤٪ من مجمل الدخل (http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html). بمعنى أن الفئتين العشريتين في القمة حصلتا على ٧٢٪ من مجمل الدخل العام ٢٠٠٥.

١-٢ أثر تغيير سياسة الرفاه على دفع المخصصات

لا توجد لدولة اسرائيل سياسة رفاه تضمن توزيع الأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادي بشكل عادل بين الجمهور بواسطة

قوانين عمل تحمي العمال او بواسطة أجر جماعي وإشراف حكومي على سوق العمل (سفيرسكي، كونور-أتياس، ٢٠٠٥). حاولت وزارة المالية استغلال الحكومة الانتقالية بعد حكومة شارون حتى تحتلن (من حتلنة بمعنى حتى الآن) مخصصات الأولاد وقيمة الحد الأدنى للأجور. ولكن بعد أن توجه التأمين الوطني للمستشار القضائي، قرر الأخير حتلنة المخصصات وجمدت قوانين التسويات في السنوات الأخيرة الأجر المتوسط في السوق والذي تبنى عليه مقاييس المخصصات المختلفة. ادعت وزارة المالية أنه بناء على قانون أساس الكنيست يجب العمل على تجميد التغييرات المقترحة حتى ما بعد الانتخابات (آذار ٢٠٠٦). يعني هذا أن الحتلنة سوف تُنَفذَّ فقط بعد عام، لتدخل في إقرار الميزانية الجديدة لعام ٢٠٠٧. توجه التأمين الوطني مرة أخرى لوزارة المالية بهدف حتلنة الأجور بدون قرار حكومي ولكن ووجه الطلب بالرفض التام. وفقاً لاقتراحات للإصلاح، من المتوقع أن ترتبط لاحقا الزيادات في المخصصات بجدول الأسعار للمستهلك وليس بالأجر المتوسط في السوق المتوسط في السوق (ريجيب وليئور*، ١٩, ١, ٢٠٠٦).

أقرت محكمة الإستئناف العليا في اسرائيل التقليص في مخصصات ضمان الدخل مما أدى الى المس ب- ١٠٣,٠٠٠ عائلة من هذه العائلات، هنالك ٩٧,٠٠٠ عائلة تقلص دخلها بسبب هذه الإجراءات بحوالي ٢٠٪ بينما حرمت ٥٠٠٠ عائلة كلياً من المخصصات بسبب التشدد في المعايير الجديدة تصل قيمة المخصصات اليوم الى ١,٣٣٧ شيكلاً للفرد، ١,٨٣٨ شيكلاً للزوجين، و- ٢,٠٠٥ شيكل لزوجين وولد واحد. كما وتدفع المخصصات للأسر أحادية ولي الأمر، للمعوقين الذين لا يستطيعون العمل، للأسرى، للمشردين (بدون بيت)، للأرامل، للأيتام، للأولاد الذين تخلى عنهم ذووهم ولمتعاطي المخدرات. تواجد في إسرائيل في عام ٢٠٠٥ حوالي ١٤٢,٠٠٠ من متلقي المخصصات على أنواعها.

تلقى في عام ٢٠٠٥ حوالي ٢,٣ مليون شخص في اسرائيل مخصصات متنوعة من التأمين الوطني، وصلت قيمتها الإجمالية الى ٤٤ مليارد شيكل. جبى التأمين الوطني منها مبلغ ٣٠ مليارد شيكل وأكملت الحكومة دفع المبلغ المتبقي (ريجيب*، ٢٥, ١٢, ٢٠٠٥). تشير تقارير التأمين الوطني الى أن عدد متلقي المخصصات المتنوعة هبط في عام ٢٠٠٥ عقب المعايير الجديدة الموضوعة. تراجع عدد متلقي مخصصات البطالة ب- ٤٠٠٠ شخص، ومتلقي مخصصات تأمين الدخل ب- ٣٠٠٠ شخص، وهبط عدد متلقي مخصصات المعوقين ب- ٣٠٠٠ وعدد متلقي مخصصات الشيخوخة ب- ١٠٠٠ وبقي عدد متلقيات النفقة من التأمين الوطني ثابتا: ٢٤,٤٣١ امرأة.

أكثر فئة تضررت من تقليصات ضمان الدخل هي الأم الوحيدة، التي سنها فوق ٤٦ عاما، مهاجرة من الإتحاد السوفييتي سابقا، تسكن المناطق النائية. المخصصات التي تتلقاها مثل هذه المرأة هي ٢,٢٤٠ شيكلاً إذا كان لديها ولد واحد، ٢,٦٠٧ مع ولدين. ٤٥,٠٠٠ من الأسر التي تلقت مخصصات مقلصة هي أحادية ولي الأمر منها ٩٨٪ ولي أمرها امرأة، منهن ٨٠٪ أرامل، مطلقات أو منفصلات، و- ١٨٪ منها ولية أمرها عزباء.

١-٣ المعالجة الفاشلة للبطالة: برنامج وسكنسن

قررت القيادة الإقتصادية-إجتماعية للحكومة وعلى رأسها أرئيل شارون في عام ٢٠٠٤ تبني مشروع وسكنسن وتفعيله كتجربة في بعض المناطق المختارة في البلدات اليهودية والعربية خلال عام ٢٠٠٥ وهي: الناصرة، نتسيريت

عيليت، منطقة الخضيرة، اشكلون، القدس و سديروت. وبدأ بالعمل في البرنامج في شهر آب عام ٢٠٠٥ وسمي البرنامج "من ضمان دخل لعمل مضمون". وكان هدف البرنامج المعلن تقليص عدد العاطلين عن العمل الذين يرفضون تباعا الانخراط في أي عمل يعرض عليهم بهدف الاستمرار في الاعتماد في معيشتهم على مخصصات البطالة وإرغامهم على قبول أي عمل وليس فقط ما تأهلوا له سابقا. ومن أسس البرنامج الجديد أنه يحرم الفرد من كل المخصصات في حال رفض الانخراط في سوق العمل أو التأهيل المهني له. كما ويفرض البرنامج على العاطلين عن العمل، بغض النظر عن أوضاعهم الصحية (مثل المرضى المزمنين) او الاجتماعية (مثل أمهات الأطفال)، قضاء ٨ ساعات في التدريب في مكاتب العمل وقبول العمل التطوعي المفروض عليهم (مثل الزراعة في حدائق السجون) أثناء هذه الفترة. يشترط برنامج وسكنسن على العاطلين عن العمل التطوع لخدمة الجمهور رغما عنهم كشرط لتلقي مخصصات البطالة (جولدشتاين*، ١٣, ١, ٢٠٠٦). ويقر مدراء المؤسسات البلدية أن "المتطوعين" يوفرون على ميزانياتهم أموالا كثيرة وأنهم أقالوا عمالا بهدف تشغيل "المتطوعين" بدلهم ليقوموا في نفس العمل مجانا.

هنالك أربعة تنظيمات عليها العناية بحوالي ١٨,٠٠٠ عاطل عن العمل، ولكنها تنفذ هذا بدون الأخذ بالحسبان طاقات هؤلاء أو تأهيلهم أو قدراتهم. يوجد اتفاق على هذه السياسة بين منفذي برنامج وسكنسن وبين الحكومة. حيث تشترط دفع مخصصات البطالة بعد مشاركة العاطل عن العمل في البرنامج. ولكن البرنامج لا يوفر عملا ضمن تخصصات الشخص. فمثلا عرض التلفزيون الإسرائيلي حالة طبيب أخصائي تخدير عرض عليه العمل في المحميات الطبيعية، في التنظيف وفي تشذيب الأشجار. وامرأة أخرى عرض عليها أن تعمل في مستشفى لمدة ٦ ساعات يوميا حتى لا تحرم من مخصصات قيمتها ٧٠٠ شيكل (نظرة ثانية، البرنامج الأول، ١١, ١٢, ٢٠٠٥).

يوفر برنامج وسكنسن دورات تأهيلية للعاطلين عن العمل كما ويدمجهم في برامج تطوعية لصالح الجمهور بهدف الحصول على توصيات مستقبلية لإيجاد عمل. تقول دوريت نوفاك، من إدارة برنامج وسكنسن أن ٢٥٠٠ عاطل عن العمل من بين ١٧,٠٠٠ قد وجدوا عملا ثابتا خلال السنة المنصرمة وأن هذه النسبة تعد نجاحا فائقا. ولكن ترد السيدة بربارة افشطين، مديرة جمعية "المرافعة الاجتماعية" أن البرنامج يتعب المشتركين نفسيا لأنه يرسلهم تكرارا لأماكن عمل غير مناسبة. ويشعر هؤلاء بالتهديد على مصائرهم ويخافون من منع المخصصات عنهم.

انتقد الصحافي ريغيب* (٢٣, ١٢, ٢٠٠٥) الإدارة العامة لبرنامج وسكنسن لأنها صرفت مبلغ ربع مليون دولار من أموال الضرائب على الحملة الإعلامية التي تشيد بالبرنامج، في الوقت الذي اندمج فقط ١٣٤١ في وظائف كاملة و ١٤٧٤ شخصا في وظائف جزئية بينما لم يجد باقي ال ١٧,٠٠٠ عاطل عملا مناسبا. رفض ٣,٦٠٩ عاطل عن العمل الوصول الى أماكن العمل التي اقترحت عليهم وعندها منعت عنهم مخصصات البطالة.

بعد البدء في برنامج وسكنسن انخفض عدد العاطلين عن العمل الذين يتوجهون لمكاتب العمل مما أدى لبطالة بين موظفي مكاتب العمل. عندها تقرر ان يؤهل هؤلاء لإجراء مقابلات وتعليمهم كتابة نبذة شخصية لإرسالها للمشغلين. من المفروض أن يرافق الموظف كل عاطل عن العمل شخصيا حتى يجد عملا مناسبا.

قررت لجنة الكنيست لمراقبة الدولة أن يفحص مراقب الدولة طرق تنفيذ برنامج وسكنسن (جولدشطاين*، ١٨, ١, ٢٠٠٦). وكانت عضو الكنيست مالي فوليشوك-بلوخ، من حزب شينوي، قد ادعت أن الدولة جندت

٨٠ مليون شيكل ولكن البرنامج لا يشغّل موظفين ذوي مهارة. من جهة أخرى، ترتبط أرباح الشركات الخاصة بمبلغ المخصصات التي سوف يوفرها برنامج وسكنسن على الدولة وليس بكمية الوظائف التي ستوفرها. وقال عضو الكنيست شطرن أن الدولة تمنح أجساما خاصة المال الطائل بدون أن تأخذ بالحسبان محدوديات الناس الذين يجب ان تخدمهم هذه البرامج. وكرد، قالت السيدة دوريت نوبك أن برنامج وسكنسن يتلقى أموالا فقط على العمال الذين ينتظمون لفترات طويلة في مكان عملهم ولذا من مصلحة البرنامج مساعدة العاطل عن العمل جديا في الانتظام بسوق العمل.

حتى تاريخ كانون الثاني ٢٠٠٦ انتظم في سوق العمل ١٥٪ من المشتركين في برنامج وسكنسن، نصفهم في وظائف جزئية. بينما منعت المخصصات عن ٢٠٪ بسبب رفضهم التعاون الكامل مع البرنامج فيما لم يجد ٦٥٪ من المشتركين عملا بعد ولكنهم "يتطوعون" يوميا ٦ ساعات، ٣٠ ساعة أسبوعيا، ولمدة أربعة أشهر متواصلة في مهام مثل التنظيف، الدهان، التجليس وما أشبه. كل هذا مقابل مخصصات تصل الى ١٥٠٠ شيكل شهريا. يتعارض هذا مع قانون الحد الأدنى من الدخل الذي يحدد مبلغ ٢٤٠٠ شيكل كحد أدنى للدخل لنفس العمل. من المهم الإشارة الى أن هذه المجموعة من العاطلين هم أناس متقدمون في العمر، بعضهم مرضى، انضموا للبرنامج بهدف إعادة تأهيلهم حتى يجدوا عملا يتناسب مع اوضاع سنهم وصحتهم.

١-٤ اعتراض اجتماعي على برنامج وسكنسن

تنتقد الحركات العمالية الاشتراكية برنامج وسكنسن وتخشى أن يكون سببا لمحو حقوق التثبيت في العمل وحقوق التقاعد، وبلورة علاقات عمل سيئة بين العامل والمشغّل وتآكل في قيمة الراتب الأساسية والعمل بالسخرة. إن مراكز التشغيل تحولت لسوق تجارة بالعمال وخاصة المرضى ومحدودي القدرات وتشغّل حوالي ٣٠٪ من مجمل العاطلين عن العمل في أعمال تطوعية مجانية مما يوفر مصاريف عن المشغلين الأغنياء ويزيد من أرباحهم. تدفع الدولة لمديري برنامج وسكنسن بناء على عدد العاطلين عن العمل الذين تركوا البرنامج بعد ان وجدوا عملا ثابتا. وتخشى الحركات العمالية بأن يسعى البرنامج الى تسريب العاطلين عن العمل عن البرنامج رغما عنهم بوسائل شتى تجعلهم يفضلون البقاء في البيت. وبناء على حساب الربح والخسارة فإن على البرنامج تسريب حوالي ٤٠٪ من العاطلين كل شهر حتى يضمنوا أرباحهم المادية. في البرنامج الأصلي في وسكنسن في الولايات المتحدة لم ينجح البرنامج في تشغيل إلا ٨٪ من مجمل العاطلين في أعمال ثابتة. وبسبب كل سلبيات البرنامج خرج العاطلون عن العمل عدة مرات في مظاهرات ضد البرنامج ولكن جميعها قمعت بالقوة وغالبا مع تدخل من الشرطة ضد العمال.

***

١-٥ الإنفتاح على العولمة: استغلال العمال وقوة العمل رخيصة التكلفة

تحولت اسرائيل من دولة ذات سياسة اشتراكية-اجتماعية رائدة في الستينيات والسبعينيات إلى إحدى الدول المسيئة

لعمالها في عصر العولمة. شهدت الثنمانينيات والتسعينيات خصخصة مكثفة للمصانع والشركات وتردي تأثير نقابة العمال "الهستدروت" في منتصف التسعينيات لتصبح جهازا رمزيا لا يملك قوة حقيقية للدفاع عن حقوق العمال. كما ورافقت سيرورة الخصخصة، ثم العولمة نقل الورش والمصانع من المركز للضواحي، ومنها للدول العربية والآسيوية رخيصة تكلفة التصنيع والإنتاج. هكذا خلقت الدولة والرأسماليون بطالة مزمنة وخاصة في الضواحي، وخاصة بين النساء من الفئات المهمشة في الدولة مثل العرب وبعض الفئات اليهودية المتدينة والشرقية.

١-٦ علاقة منظمة التجارة العالمية مع إسرائيل

توجب منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء بها أن تقدم خدمات اجتماعية، تربوية، صحية، رفاه وأمن إجتماعي لعمالها. أقرت اتفاقية "الغات" أنه على الحكومات توفير الخدمات التي لا توفرها جهات خاصة أو جهات متنافسة. توجد في إسرائيل اليوم جهات خاصة توفر خدمات ثقافية بغرض الإثراء، التقييم والتصنيف. أيضا جهاز الصحة العام يدمج بين الخدمات العامة والتجارة وبرنامج وسكنسن يدمج جهات تجارية في الخدمات الإجتماعية، العملية والمادية. كذلك الأمر بالنسبة للخدمات الصحية، التأمين المالي وإدارة أموال التقاعد. لم تقترح دولة إسرائيل التفاوض على نوعية وجودة هذه الخدمات. بالمقابل بدأت الدولة تفتح باب المنافسة للخدمات الإجتماعية، المالية والتجارية، بما فيها التأمينات الطبية وتأمينات التقاعد. من الممكن أن يؤدي هذا الوضع الى تسلط أجسام غريبة على جهاز الصحة في إسرائيل أو على أجزاء منها. وزارة المالية معنية ان تدخل شركات غريبة لمجال إدارة الاستثمارات المالية وصناديق التقاعد، وهذه بالتالي من الممكن أن تستثمر هذه الأموال في الخارج وهكذا تعرّض أموال العمال للخطر.

١-٧ سوق العمل الرخيص: تشغيل النساء المتدينات (حريديم) كمثال

احتاجت النساء اليهوديات المتدينات الخروج لسوق العمل بعد أن تدنت مخصصات الأولاد ومخصصات ضمان الدخل. يشترط على هذه المجموعة العمل ضمن المعايير اليهودية الشرعية. ولذا تبحث النساء عن عمل في منطقة سكناها، ضمن بيئة بها نساء فقط. النساء المتدينات يتمتعن بدافعية مرتفعة للعمل، ويرين بالعمل مصدرا لزيادة الدخل وليس لبناء حياة مهنية (Career)، إذ أن إقامة أسرة هي الحياة المهنية للمرأة اليهودية المتدينة. اشتركت مجموعة من النساء المتدينات في برنامج تأهيل في مستوطنة موديعين العليا (منطقة القدس) كمبرمجات حاسوب في شركة "ماتريكس" ضمن مشروع سمي "تلبيوت". تبنت شركة ماتريكس ٥٠ هندسية متدينة أنهت تعليمها في دار معلمات متدينات (حريديم) وعلموهن مهنة برمجة الحاسوب في شركة جون بريس قبل أن يبدأن عملهن في موديعين العليا. كانت النساء يكسبن خلال الدورة مبلغ ٢٠٠٠ شيكل.

هذا المشروع للنساء المتدينات قائم أيضا في شركات برمجة أخرى مثل "إيميجستور" و "سيتي بوك" (الغازي*، ٩, ١٢, ٢٠٠٥). يدر عمل المرأة عليها دخلا ابتدائيا بقيمة الحد الأدنى للدخل، أي ٣٣٣٥ شيكلاً بالإضافة لمصاريف السفر، وفي السنة الثانية يصل دخلهن الى ٤,٨٠٢ شيكل ولكن بدون أي ضمان إجتماعي. للمقارنة، يعتبر هذا المبلغ ثلث المبلغ الذي يتقاضاه رجل يعمل في نفس العمل في أي شركة "هاي تك" في مركز البلاد. ولكن انتاج هذه

المجموعة مضاعف عن انتاج الرجال في مركز البلاد. تدفع الدولة لمشروع "تلبيوت" مبلغ ١٠٠٠ شيكل عن كل امرأة تندمج في البرنامج وتمّول جزءا من أجور النساء. يشترط على المرأة أن تعمل سنتين كحد أدنى في الشركة بعد تأهيلها العلمي. أما إذا قررت ترك العمل قبل انتهاء هذه الفترة فعليها تعويض الشركة بقيمة راتب عمل شهرين.

يقول أحد قيادات الجمهور المتدين (حريدي) أنه بسبب فقر هذه الفئة فإن مثل هذه الرواتب تعتبر مرتفعة جدا لديهم. اما إدارة شركة "ماتريكس" فيعزون الرواتب المنخفضة الى مستوى الحياة الرخيص الذي تعيشه النساء في مناطق سكناهن في الضواحي، إذ أن مصاريفهن على أجور البيت والجليسة للأطفال او روضات الأطفال الخاصة تصل الى ثلث المبالغ المدفوعة في منطقة مركز البلاد. ولكن إدارة الشركة تصف عمل هذه المجموعة للمستثمرين الأجانب بأنه "عمل رخيص التكلفة".

يمثل مشروع العمل هذا تجاوب الشركة مع العولمة السريعة "للهاي تيك". مثلا، بالإمكان تشغيل أيدٍ عاملة هندية بواسطة وسطاء محليين هنالك Off-Shore Outsourcing إذ ان تخفيض سعر تكلفة المنتوج هو من أهم أسس اقتصاد العولمة. ولكن تكمن في هذا الحل مشاكل، تكلف حلولها مبالغ إضافية. من هذه المشاكل البعد الجغرافي، والتكلفة المرتفعة لنقل المسؤولين عن المشروع بين إسرائيل والهند، انتهاج أيام عمل مختلفة في كل دولة، استعمال لغات مختلفة، "ثقافة عمل" مختلفة، وكل هذا يجعل الفرق القليل غير مجدٍ. تكلف ساعة عمل المبرمج في الهند ١٦-١٨$ ولكن تعاني الشركات من مشكلة التبديل العالي للعمال. تدفع "ماتريكس" ١٨-٢٠$ على الساعة وهنالك ثبات في العمال وخاصة بين النساء المشتغلات في المشروع.

***

٢- الفقر

تدل معطيات التأمين الوطني الإسرائيلي أن الفترة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ امتازت في استمرار تحسن الاقتصاد، وهبوط في نسبة البطالة وزيادة نسبة الدخل وفي استقرار نسبي في الأسعار في السوق. زادت نسبة العاملين في الدولة ب- ١,٧٪ ونسبة الوظائف ب - ٣٪ وخاصة في حقلي التجارة والخدمات، اللذين يدفعان رواتب منخفضة نسبيا. أما البطالة فقد هبطت من نسبة ١٠,٥٪ في عام ٢٠٠٤ الى ٩,٧٪ في عام ٢٠٠٥. هبطت نسبة الأسر بدون معيل بنسبة ٣٪ وزادت نسبة الأسر مع معيل بنسبة ١,٤٪ مقارنة مع السنة المنصرمة. ومع هذا تآكلت رواتب هذه الأسر بقيمة ١,٤٪.

تقلّصت ميزانيات المخصصات التي دفعها التأمين الوطني للأسر بنسبة ٢,٢٪ وهكذا وصلت نسبة تآكل هذه المخصصات منذ عام ٢٠٠٢ إلى ١٤,٥٪. زاد في نفس الفترة التقليص في مخصصات الأولاد بنسبة ٥٪-٧٪ بما يتلاءم مع عدد الأولاد في الأسرة. وفي نفس السنة زادت نسبة مخصصات الشيخوخة ب - ٠,٩٪ وأيضا زادت مخصصات إكمال الدخل للمسنين وذوي الدخل المنخفض في نيسان ٢٠٠٥ بنسبة ٢,٥٪.

زادت نسبة الضريبة على العزاب والمتزوجين الذين يعملون بنسبة ٥٪، بينما خفضت عن الأزواج الذي لا يعمل/

تعمل شريكهم/ شريكتهم بنسبة ٢٪ . أدّى هذا التخفيض الى هبوط عام في النسبة المدفوعة من الدخل بحيث كان ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٤ ووصل إلى ٢٢,٧٪ عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ . أفاد هذا التغيير كما في الماضي، الفئة العشرية الأغنى في الدولة حيث زاد دخلها أكثر بكثير من الزيادة التي استفادت منها الفئات العشرية الأدنى والوسطى . في الإجمال زاد دخل الفئة العشرية الأولى بنسبة ٢,٨٪ مقابل ١٪ زيادة أحرزت لدى باقي الفئات . أي أن الإصلاح الذي أجري على الضرائب المباشرة لم يؤد إلى توزيع الموارد بشكل يخدم الفئات المحتاجة والفقيرة في الدولة، وإنما أفاد الأغنياء فقط وبطريقة مباشرة . زادت نسبة الدخل العام للأسرة في إسرائيل في هذه الفترة ب- ٠,٧٪ ولكن الدخل الحقيقي زاد ب- ١,٤٪ . وهكذا ارتفع خط الفقر بنفس النسبة .

٢-١ معطيات عن فقر المجتمع الإسرائيلي في عام ٢٠٠٥

كانت أهم ميزة في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ أن الفقر انحسر نسبيا للفترة الزمنية ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ولكن نسبة الأسر الفقيرة بقيت مرتفعة حيث زادت من ٢٠,٣٪ إلى ٢٠,٥٪ . بلغ عدد الأسر الفقيرة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، ٤٠٣ آلاف أسرة، تضم ١,٥٨٠,٠٠٠ شخص معظمهم من الأجيرين و ٧٣٨ ألف طفل . كانت نسبة الأطفال الذين أنقذوا من خط الفقر ما بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ فقط ١٧٪ من مجمل الأطفال الفقراء نتيجة دفع المخصصات لأسرهم . تقف الفجوة بين مدخول الأسرة الفقيرة وبين خط الفقر على نسبة ٣٣,٣٪ . زاد الفقر بين الأفراد والأولاد حيث كانت نسبة الأولاد الفقراء ٣٣,٢٪ وارتفعت لتصل ٣٤,١٪ في سنة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ . وهكذا تكون نسبة الأولاد الفقراء زادت منذ عام ١٩٩٨ بنسبة ٥٠٪ .

لدى فحص نسبة الأسر الفقيرة مقارنة لنسبة الدخل نجدها بقيت ثابتة بسبب تحسن وضع سوق العمل وخاصة لدى الفئات الضعيفة . برز التحسن خاصة في فرع التجارة والخدمات ولدى ذوي الثقافة المنخفضة، ولكن هذه الفئات أيضا ربحت رواتب منخفضة أكثر مما ربحته عام ٢٠٠٤ .

تفاوتت التغييرات في نسبة الفقر بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ كالتالي :

زادت نسبة الفقر لدى الأسر ذات الأولاد من ٢٤,٥٪ إلى ٢٥,١٪ .

زادت نسبة الفقر لدى الأسر الكبيرة العدد من ٥٤,٧٪ إلى ٥٧,٠٪ .

زادت نسبة الفقر لدى الأسر الأجيرة من ١٠,٨٪ إلى ١١,٤٪ .

انخفضت نسبة الفقر لدى الأسر المسنة من ٢٥,١٪ إلى ٢٤,٥٪ .

انخفضت نسبة الفقر لدى الأسر أحادية ولي الأمر من ٣١,٤٪ إلى ٢٩,٢٪ .

تشكّل الأسر الفقيرة التي ينخرط أربابها في سوق العمل ٤١,٥٪ من مجمل الأسر الفقيرة مقارنة مع ٤٠,٣٪ في عام ٢٠٠٤ . ٥٨٪ من الأجيرين الفقراء يعملون في ملكات كاملة ويتقاضى ٦٠٪ منهم رواتب أدنى من الحد الأدنى للأجور . تتلقى ١٥٣ ألف أسرة في إسرائيل مخصصات تأمين الدخل . تدفع هذه المخصصات لأرباب عائلات لا يعملون وليس بمقدورهم إعالة عائلاتهم . غالبا تتكون هذه العائلات من ولي أمر وحيد وخاصة نساء . تشير إحصائيات أنماط الاستهلاك إلى أن ٣٠٪ من هذه العائلات لا تأكل اللحوم مرة واحدة في الأسبوع، أما بالنسبة ل- ٧٪ منهم فلا يوجد لديهم ما يأكلونه

بتاتا . بينما أشارت ٢٥٪ من هذه العائلات بأنها تعاني بين فترة وأخرى من عدم قدرتها على توفير الطعام لأفرادها .

قررت مؤسسة التأمين الوطني تبني برنامج تجريبي تعلن به عن وضع الفقر في إسرائيل مرتين بدل مرة في السنة . ولذا يعكس التقرير الحالي الوضع الاقتصادي للفترة من تموز ٢٠٠٤ وحتى حزيران ٢٠٠٥ .

من الأمثلة القاسية لتأثير الفقر على حياة المواطنين زيادة نسبة انتحار المهاجرين الفقراء أو رجال الأعمال والعمال الذين عانوا من الديون وخسروا مصدر دخلهم بسببها (شمعون أفرغان*، ١٩ ,١ ,٢٠٠٥، داخل www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=9938) (انزل بتاريخ ١٢ ,٢ ,٠٦) .

وأشار خبر في موقع اجتماعي على شبكة المعلومات أن ٤٠٪ من ناجي الكارثة النازية يعيشون تحت خط الفقر . بعض منهم، وخاصة الذين هاجروا لإسرائيل في السنوات الأخيرة، ولم تصرف لهم مخصصات تأمين من ألمانيا عاشوا كمتشردين في الشارع حتى وفّرت لهم شركة "عميغور" وتحت إجراءات خاصة، إمكانية السكن في شقق تحت ملكيتها (٢٩ ,٢ ,٢٠٠٥) www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=14587 (انزل بتاريخ ١٢ ,٢ ,٠٦)

كما وأشارت دراسة جديدة أن الخدج الذين يولدون لأسر فقيرة يموتون بمعدل أكثر من الضعف مقارنة مع خدج الأسرة الغنية . دراسة أخرى اشارت الى أن نسبة وفاة الأطفال في أحياء الفقر تصل الى ٩ ,٥ لكل ١٠٠٠ ولادة مقابل ١ ,٢ في الطبقة الغنية (فريليخ*، ٢٣ ,١٢ ,٢٠٠٥) .

٢-٢ انتقادات اجتماعية على التقرير السنوي للفقر

خرج أيتسيك بيري، رئيس نقابة الأخصائيين الاجتماعيين في إسرائيل ضد التقرير السنوي للفقر، وبحسب رأيه، الإعلان عن التقرير نفسه أصبح مؤسسا ولكن معالجة الموضوع جديا لم تتمأسس بعد، حيث أن التقرير في كل سنة يكون أصعب من الذي سبقه . ولذا طالب أن يكون هذا التقرير الأخير أو أن تبدأ الدولة في التخطيط الجدّي لحلول جذرية لمشكلة الفقر (www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=14998، ٢٢ ,١ ,٢٠٠٦) . كما وامتعض نائب وزير الرفاه، ابراهام رابتس، مما أسماه "مهرجان الفقر" حيث تهتم الصحافة بالموضوع ليومين- ثلاثة ثم تتناسى الموضوع على مدار السنة، حسب اقواله . ورأى رابتس بهذا استغلالا حزبيا للفقراء والمحتاجين بدل التعمق في ايجاد حلول جذرية لمشاكلهم www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=15008 (٢٣ ,١ ,٢٠٠٦) .

لم يحضر أي وزير في الكنيست الإسرائيلي نقاش موضوع الفقر في الكنيست، ما أدى ببعض أعضاء الكنيست مثل ران كوهين (ميرتس) وشاؤول يهلوم الى الامتناع عن إسماع خطبهم ومطالبة رئيس الجلسة، عضو الكنيست عبد المالك دهامشة إغلاق الجلسة احتجاجا على سلوك أعضاء الحكومة الذي يُحَقِّر حاجات المجتمع الفقير (٢٦ ,١ ,٢٠٠٦ داخل . www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=15105) .

تقوم الجمعيات الخيرية بتوفير حاجات ضرورية للفئات الفقيرة التي تفشل الدولة في توفيرها ومن ضمنها الطعام، الأدوات البيتية، المعدات الطبية سواء يوميا، أسبوعيا أو في مواسم الأعياد . تنتشر هذه الجمعيات في جميع أنحاء إسرائيل وخاصة في مدن التطوير (والمدن الحدودية) .

٢-٣ العلاقة بين الفقر وزنى الفتيات والفتيان

أجرت لجنة مناهضة التجارة بالنساء ولجنة حقوق الطفل في الكنيست نقاشا حول العلاقة بين الفقر وبين حث الفتيان والنساء على العمل في الدعارة. كما وأكد ران كوهين، رئيس لجنة الكنيست حول حقوق الطفل، على العلاقة الوطيدة بين الوضع الاقتصادي، وتقهقر الوضع القيمي في إسرائيل، وبين عمل الشبيبة في الدعارة ودعا إلى اقتلاع الظاهرة من جذورها في إسرائيل. بالرغم من أنه لا تتوفر أرقام دقيقة، إلا أنه وجد أن مئات الفتيان يعملون في الزنا في مدينتي القدس و تل-أبيب. من الجدير ذكره أن أكثر من نصف عدد الفتيان الذين يعملون في الدعارة ليسوا مثليين جنسيين (لوطيين) وإنما تورطوا في الدعارة كنتيجة مباشرة لفقر عائلاتهم. يبدأ الفتيان في عملهم في الدعارة غالبا في سن ١٤ عاما ومن الصعوبة بمكان إخراجهم من هذا المحيط فيما بعد.

أشار تقرير مؤسسة "تودعاة" (وعي) أن الشبيبة الإسرائيلية يستهلكون خدمات جنسية، بما فيها مطبوعات ومواقع على شبكة المعلومات أكثر من الماضي ولكن الشرطة ووزارة المعارف لا يحاولون حتى الآن معالجة هذه الظاهرة جديا' (٣١, ٥, ٢٠٠٥ داخل www.bambili.com). ويضيف التقرير أن المؤسسات الفاعلة في إسرائيل تنقصها سياسة مناسبة لمحو ظاهرة الدعارة وأنها لا تساند النساء اللاتي تمت التجارة بهن ونجحن في الإدلاء بشهاداتهن ضد التجار. نادرا ما عوّضت الدولة هؤلاء النساء عن الضرر الذي أصابهن نتيجة التجارة بهن. إضافة إلى ذلك تشهد إسرائيل ارتفاعا في الأمراض التي تنتقل عن طريق العلاقات الجنسية وخاصة الكلاميديا والسيلان. من جهة أخرى، تقدم بعض النساء الإسرائيليات اللاتي يعملن في بيوت دعارة شكوى ضد مشغليهن ولكن الشرطة ترفض تسجيل الشكوى بحجة أنهن لسن أجنبيات ولا ينطبق عليهن تعريف "نساء تم الإتجار بهن" لأن هذا التعريف يناسب فقط الأجنبيات اللاتي تم بيعهن لإسرائيليين. ومن هنا كانت عضو الكنيست زهافا غلؤون (ميرتس)، رئيس لجنة مناهضة التجارة بالنساء، أشارت الى أن المجتمع الإسرائيلي خدّر مشاعره تجاه التجارة بالنساء الأجنبيات بغرض تشغيلهن في الدعارة ثم خدّر مشاعره تجاه تشغيل المراهقات الإسرائيليات في الدعارة (ميري حسون، ٣١, ٥, ٢٠٠٥، www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=11652).

٢-٤ من الاقتراحات لحل مشاكل الفقر في إسرائيل:

(١) الاستثمار في التأهيل المهني بهدف رفع نسبة العاملين من القادرين على العمل من ٥٥٪ حاليا (أقل بنسبة ٢٠٪-٣٠٪ في الدول المتقدمة)، تشجع الخطة خروج الزوجين للعمل، والعمل على تنفيذ قانون الحد الأدنى من الأجور.

(٢) تشجيع خروج المتدينين للتأهيل المهني ومن ثم لسوق العمل.

(٣) تشجيع النساء العربيات على الخروج لسوق العمل قريبا من أماكن سكناهن. وتشجيع الرجال العاطلين عن العمل على العودة لسوق العمل. ودفع محفزات للأمهات الوحيدات عند انخراطهن في سوق العمل.

(٤) توسيع رقعة مساعدة الشبيبة في خطر.

(٥) زيادة المخصصات بشكل مدروس للأولاد، المعوقين والمسنين وبناء شبكة أمان اقتصادية لهم.

(٦) تخفيض قيمة التأمين الصحي لأصحاب الدخل المنخفض بنسبة نصف أو حتى ربع المعدل (زئيف كلاين*، ١٥, ١٢, ٢٠٠٥). www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=14369

***

٣- الإجرام

اللائحة رقم ١: معطيات عامة عن الإجرام في إسرائيل في العقد الأخير

الإجرام في إسرائيل: العام وعدد الجنح والجنايات										
عام	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
عدد الجنح والجنايات	٤٥٤,٦٢٢	٥١٦,٩٢٦	٥٣٢,٠٣٢	٤٩٦,٩١٥	٤٨٥,٥٣٥	٤٨٩,٩٥٧	٤٨٤,٦٥٧	٥٠٥,٩٤٧	٤٨٤,٦٥٧	٤٨٩,٩٥٧

المصدر: شرطة إسرائيل، تلخيص سنة ٢٠٠٥ واتجاهات مركزية لسنة ٢٠٠٦.

زادت نسبة سرقة السيارات في إسرائيل بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥ بنسبة ٤, ١٢٪، ونقصت بالمقابل السرقة من السيارات في الفترة نفسها بنسبة ٧, ١٣٪. وهبطت كذلك السرقة من المحلات التجارية بنسبة ٣, ٨٪ وزادت السرقة من البيوت بنسبة ٩, ٧٪.

٣-١ إجرام الشبيبة

يتم فحص إجرام الشبيبة على حسب ثلاثة مقاييس: عدد الجنح أو الجرائم التي ينفّذها الشبيبة، نوعها وشدتها. جرى في السنوات الأخيرة ارتفاع في المقاييس الثلاثة. نسبة الإجرام لدى الشبيبة العرب بقي ثابتا في الفترة نفسها.

يوجد في إسرائيل ٧٠٠, ٠٠٠ يافع (دون سن ١٨ عاما، يشكلون ٣٤٪ من مجمل السكان) يعيشون تحت خط الفقر. ٣٣٤, ٠٠٠ منهم معرفون حسب معايير الرفاه أنهم في خطر (جنوح وما أشبه) ومن بين هذه الفئة هنالك ١٣٤, ٠٠٠ معرفون أنهم في خطر شديد ولكن فقط ٦٤, ٠٠٠ يحظون بعلاج وزارة الرفاه (بن باروخ*، ٢٠٠٥). يعود هذا الوضع المتردي إلى عدم التنسيق المهني الضروري بين الوزارات المختلفة وتفضيل سياسة "إطفاء الحرائق" على سياسة وضع برامج وقائية تتبناها المؤسسات المتنوعة. يقوم اليافعون (سن ١٢-١٨) ب ٤, ١٤٪ من عمليات الإجرام الإجمالية في الدولة، وتكون ٣٠٪ من جرائمهم عبارة عن سرقات. ولكن في الآونة الأخيرة تزداد جرائم اليافعين في مجالات السموم والجنس سواء في الشارع أو في شبكة المعلومات العالمية بالإضافة للقمار وتجارة المخدرات.

حدث نقص في إجرام الشبيبة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في جميع أنواع الجنح كما يظهر في اللائحة رقم ٢ :

لائحة رقم ٢: إجرام الشبيبة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع الجنحة	سنة ٢٠٠٤	سنة ٢٠٠٥	نسبة التغيير
سموم	٥,١٢٤	٤,٣٨٨	-١٤,٤٪
عنف شبيبة	٩,٠٤٧	٨,٣٧١	-٧,٥٪
ضد الممتلكات	١٣,٦٤٣	١٢,١٧٣	-١٠,٨٪
العدد الإجمالي للجنح	٤٠,٢٧٥	٣٧,٧٧٧	-٦٪

٣-٢ إجرام منظم

لائحة رقم ٣: عدد حالات الإجرام المنظم في العقد الأخير

إجرام خطير ومنظم									
١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١٩,٨٤٨	٣٤٨؟٢١	١٨٣؟٢٣	٢٤,٢١٢	٢٤,٣٨٠	٢٥,٦٥٥	٢٦,٨٢٣	٢٧,٤٠١	٢٧,٤٣٣	٢٥,٤٣١

من ضمن هذا النوع من الأجرام هنالك ٤٧٣ ,٥٥ حالة عنف جسدي، ولكنها قلّت بنسبة - ٧ ,٥٪ عن العام الماضي. كما وأن عدد حالات القتل نقصت من ١٦٢ في عام ٢٠٠٣، الى ١٣٩ حالة عام ٢٠٠٤ وبقيت في نفس الوضع، ١٣٩ حالة عام ٢٠٠٥.

٣-٣ السموم والعنف

بحسب التقرير الشخصي، يتعاطى حوالي ٣٠٠ ألف مواطن إسرائيلي المخدرات، بشكل ثابت أو عابر. من بين المتعاطين هنالك ٢٠-٢٥ ألف مدمن منهم ٦ آلاف ينتظمون ضمن إطار علاجي. من بين المتعاطين هنالك ٧٠ ألف يافع أعمارهم ١٢-١٨ سنة، يشكّلون ٥ ,١٠٪ من هذه الفئة العمرية. يستعمل اليافعون غالبا الماريخوانا، الإكستازي أو بدائل للسموم مثل الصمغ والتيبكس (White out).

٣-٤ الشبيبة الذين يعملون في الدعارة

تدل تقارير المجلس الأعلى لسلامة الولد في إسرائيل والجمعية للشبيبة في ضائقة أن حوالي ٥٠٠٠ يافع ويافعة بين سن ١١-١٨ عاما عملوا في الدعارة في عام ٢٠٠٥. ازداد هذا الرقم في السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة ٢٠٪. من أصعب القضايا التي تواجهها الجمعية للشبيبة في ضائقة هي اشتغال اليافعين في الدعارة عن طريق الانترنت. وهذا

يغطي حوالي ٢٥٪ من الشبيبة الذين تعالج الجمعية قضاياهم. في عام ٢٠٠٢ كانت نسبة اليافعين الذين عملوا في الدعارة عن طريق الانترنت ٦٪ أما في عام ٢٠٠٥ فوصلت الى ٢٨٪ من مجمل الذين يعملون في الدعارة. ينضم كل سنة بين ٥٠٠-٧٠٠ يافع ويافعة للعمل في الدعارة. تزداد نسبة المنخرطين في الدعارة باضطراد بسبب كون الجنس في الإنترنت سهل المنال مقارنة مع مخاطر العمل في الحدائق العامة. فبدل المخاطرة في العمل في الدعارة في الأماكن العامة يفتح اليافع أو اليافعة حسابا في الإنترنت ويعرضون أنفسهم للعمل في الدعارة عبر شبكة المعلومات العالمية. يتطلب أحيانا من اليافعين العمل في أماكن الساونا أو النوادي لبضع ساعات حيث يشتغلون في الدعارة مع الزبائن البالغين. تكون نشاطات اليافعين أحيانا سرية ويعيشون حياة مزدوجة فلا يشك بهم ذووهم حيث ينتظمون في الدراسة ويتقدمون للامتحانات. ساعد الانترنت والتلفون الجوال هذه الفئة على التكتم على أعمالها بدون إثارة شبهات من حولها.

تدل الإحصائيات أن ٨٠٪ من الشبيبة المشتغلين في الدعارة هم من الطبقة الاجتماعية-اقتصادية الدنيا. يسعى اليافعون لشراء منتوجات مشهورة بواسطة النقود التي يربحونها من الدعارة. وتدل الدراسات أن جميع اليافعين كانوا ضحية لتنكيل جنسي، جسدي أو نفسي ضدهم في الطفولة. وكثيرون منهم عايشوا سلوكيات جنسية مستهترة من قبل والديهم. يتعرض اليافعون أيضا لمشاهدة أفلام إباحية وتعمل جميع الأسباب معا على تحويل اليافع لاستعمال جسده وكأنه سلعة لا احترام لها بهدف الحصول على نقود. تشير المعطيات الى أن حوالي ٤٠٪ من الشبيبة يُدلون بمعلومات عن أنفسهم وعن عائلاتهم لأناس غرباء على الإنترنت وأكثر من نصفهم تعرضوا لأن يدعوهم من يتحدثون معهم عبر الإنترنت إلى سلوك مشين (غليك وسيغال*، ٢٥, ١٢, ٢٠٠٥). بالإضافة فهنالك حوالي ١٤,٥٪ منهم قابلوا إنسانا غريبا بالغا بعد التعرف عليه بواسطة الإنترنت (طرابلسي-حداد، ٢٦, ١٢, ٢٠٠٥).

أعلنت مكاتب خدمة الاستشارة للمواطن، التي تقدمها وزارة الرفاه، نتائج عملها وبحسبها فإن ٢٤٠,٠٠٠ مواطن توجهوا عام ٢٠٠٥ لمركز الخدمة في مكتب الرفاه. هذا يشكّل ارتفاعا بنسبة ٣٥٪ عن طلبات المساعدة في العام المنصرم. وكان نصف عدد الاستشارات تناول موضوع الفصل من العمل وحقوق العاطلين عن العمل. إضافة، فإن مكاتب الرفاه في إسرائيل تعالج ٤٦٧,٧٨٧ أسرة يعمل معهم ٣,٢٠٠ أخصائي اجتماعي ولذا فإن قائمة الانتظار طويلة وكل ملف يتحرك ببطء شديد. حتى يضمن أي يافع أن يعتني بأمره بسرعة يجب أن يقترف جنحة وعندها تسرع مكاتب الرفاه في الإعتناء بقضيته وإدخاله لإحدى المؤسسات المختصة. من هنا يتضح أنه لا توجد دائما ميزانيات ومؤسسات للعلاج الوقائي تختص في مساعدة السكان المحتاجين قبل انزلاقهم في عالم الإجرام. تدل ملفات جنح الشبيبة أن العنف كان المحطة الأخيرة لسلسلة سلوكيات كان يمكن معالجة كل واحد منها مسبقا.

يميل القضاة في إسرائيل إلى التشدد في أحكامهم على الشبيبة بالرغم من الظروف التي قادتهم لهذه الطريق. وبعد إصدار الحكم على الشبيبة الجانحين من الصعب إيجاد مكان شاغر في المؤسسات الداخلية والإصلاحيات لهم، كما وأنه لا يوجد مكان شاغر في المؤسسة الوحيدة لمعالجة الرجال العنيفين. وبسبب النقص الكبير في الملاكات، تكرس الأخصائية الاجتماعية معدل ٦ دقائق أسبوعية لمعالجة قضية اليافع الذي يحتاج لعلاج طارئ.

يتضح أن معظم العنف ينتج عن ضائقة. والضائقة لا تشكل سببا وإنما وسيلة لتحليل الوضع. في العام المنصرم

طُلب من ضباط الأحداث، الذين يحضّرون مذكرات ترفع للقضاة يشرحون بها الظروف الحياتية للجانح، طلب منهم تحضير ١٧,٠٠٠ مذكرة عن اليافعين. يتضح من هذه المذكرات أن الفقر والضائقة هما من الأسباب التي تقود للعنف. وتدل الأحداث على وجود علاقة وطيدة بين التفتت الاجتماعي وبين الفقر. حيث لا يهم الإنسان الضعيف والمستضعف أن يؤذي المجتمع. يتضح هذا الأمر جليا لدى الجيل الثاني من المهاجرين من الاتحاد السوفييتي سابقا والأثيوبيين الذين لم يستوعبهم المجتمع الإسرائيلي المضيف. حوّل الوزير جدعون عزرا، وزير الأمن الداخلي، والذي أشغل أيضا منصب رئيس لجنة الوزراء لمنع العنف، مبلغ ١٢٠ مليون شيكل للشرطة هدفها المعالجة المبكرة في المجتمع لمنع العنف (جينوسار*، ١٣, ١٢, ٢٠٠٦).

تقع في يدي الشرطة، الجمارك والجيش ١٠٪-١٥٪ من مجمل السموم التي تهرب لإسرائيل. تدل المعطيات على أن عدد الملفات التي فتحتها الشرطة ازدادت من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠٠٥ ازدادت الملفات ضد المتاجرة في المخدرات (درور وشفارتس*، ٢٠٠٥). اللائحة التالية تشير الى استعمال الفئات العمرية المختلفة للمخدرات في إسرائيل:

لائحة رقم ٤: استعمال المخدرات في إسرائيل ضمن فئات عمرية معينة

	١٢-١٧	١٨-٢٤	٢٥-٣٤	٣٥-٤٠
استعمال ما للمخدرات	١٠,٥٪	١٣,٥٪	٩٪	٦,٦٪
حشيش أو ماريخوانا	٥٪	١١,٢٪	٦,٦٪	٣,١٪
عقاقير بدون وصفة طبية	٦,١٪	٢,٥٪	١,٩٪	٣,٢٪
هيروئين، LSD، اكستازي	٥,٤٪	٣,١٪	١,٥٪	١,٢٪

المصدر: درور وشفارتس، ٢٠٠٥، ص. ٣.

أشار كاتبو التقرير المرفوع للجنة مكافحة السموم في الكنيست الى العلاقة بين استعمالها وارتفاع نسبة الإجرام في إسرائيل بهدف تمويل ثمن السموم أو بسبب تأثيرها على وعي المستعمل. توزع الإجرام ضد الأملاك العامة، المجتمع والأسرة.

***

٤- العولمة والتجارة بالآدميين وبالجنس

العولمة هي الجهاز الدولي الجديد الذي استبدل الحرب الباردة ومعناها الدمج بين المال، التكنولوجيا والمعرفة بين الدول بطريقة تبني سوقا عالميا واحدا ونوعا ما، قرية عالمية. تساعد التقنية على نشر العولمة وخاصة الحواسيب، التقنيات الدقيقة، الأقمار الصناعية وشبكة المعلومات العالمية. رأس المال هو الموجه الأساسي للعولمة. حيث يتوقع أنه إذا تم السماح للقوى في السوق أن تعمل وتطور الاقتصاد بحيث يأخذ منحى حرا ذا منافسة مفتوحة عندها ستزيد النجاعة

ويزدهر الاقتصاد. تسير العولمة ورأس المال سويا: كلما توسعت الاتصالات بين الدول والأفراد كلما توسعت الدائرة التجارية وهذا يقوي رأس المال على مستوى العالم. تؤدي العولمة إلى ثلاث مسارات ديمقراطية أساسية في مجالات: التكنولوجيا، المعلومات، والمال. معارضو العولمة يؤيدون المسارين الأولين ويرفضون الثالث.

تتطور تجارة الجنس في العالم بخطى سريعة وتصل أرباحها الى ٢٠ ميليارد دولار. تعتبر الدعارة المركّب الأساسي لهذه التجارة. ترتبط التجارة بالجنس مع التجارة بالنساء. توجد في هذه التجارة ثلاثة أقطاب: التجار والقوادون، الداعرات ومنهن ضحايا التجارة بالنساء، والزبائن. عادة ترتكز الأدبيات والنشر على القوادين والنساء وتهمل الزبائن لأن استهلاك الجنس المدفوع يبقى أمرا محفوفا بالسرية لأنها عنصر يضمن نجاح التجارة. من معطيات جمعها "مركز مناصرة العمال الأجانب" في الفترة الزمنية ٢٠٠٠-٢٠٠٣ اتضح أن زبائن بيوت الدعارة ينتسبون لجميع الفئات السكانية في الدولة. معظم الزبائن هم من اليهود بينهم متدينون، حريديم، وغير متدينين. والمجموعة الثانية من الزبائن هي من العرب والمجموعة الثالثة هي من الأجانب (عمال وسياح). قلة من الزبائن هم قاصرون (١٣-١٤ سنة) بالإضافة للنساء.

التجارة بالآدميين وخاصة بالنساء أدت لضرورة صك قوانين دولية في الموضوع لحماية الضحايا الذين يطلق عليهم وصف (Disposable people)، أناس "مُستَهْلَكون" حيث أنه لا توجد دولة منزهة عن هذه التجارة أو عن استعمالها كممر لها. يوجب هذا القانون التعاون بين الدول. معظم المتاجر بهم يتركون دولهم برضاهم وبواسطة أوراق رسمية، فقط ١٠٪ يتم اختطافهم. ولكن جميع هؤلاء لا يعرفون حقا بماذا سوف يعملون في الدولة المضيفة. تقول بروفيسور فرانسيس راداي أن ٨٠٪ من التجارة هي بالنساء والأطفال. ٧٠٪ من المتاجر بهم استغلوا جنسيا. الهدف الأساسي للتجارة هو الاستغلال الجنسي ولكن لا يقتصر الاستغلال فقط على هذا. بسبب الراديكالية في التجارة بالنساء يصبح الموضوع عالميا ويتطلب قوانين عالمية بدل الحديث عن دعارة محلية.

هنالك أربعة توجهات قضائية للتعامل مع الدعارة في المجتمع

١) تجريم: يحمل هذا التوجه رؤيا تجرّم كل أشكال الدعارة وجميع من يشترك بها. يرى مؤيدو هذا التوجه أنه بالإمكان محاربة الظاهرة فقط إذا نُفذ القانون بيد من حديد ضد كل طرف له ضلع في الظاهرة.

٢) عدم تجريم: يرى مناصرو هذا التوجه أنه يجب السماح بممارسة الدعارة والسماح بجميع أنواع التجارة المرافقة والمكملة لها. يؤدي هذا إلى النوع التالي وهو:

٣) مأسسة الزنا مع تحفظات معينة تؤمنها مجموعة قوانين تسنها الدولة. ترى هذه المجموعة أنه لا يمكن منع الدعارة كظاهرة وتؤدي مأسستها لإمكانية الإشراف الرسمي عليها.

٤) التوجه النشوئي: يرى مؤيدو هذا التوجه أنه يجب تجريم المستغلين والمسيئين مثل القوادين، التجار وبعض الزبائن. ولكن تعتبر النساء ضحايا ولذا يجب القضاء على ظاهرة الدعارة وإعادة تأهيل النساء وإيجاد عمل شرعي لهن ضمن المجتمع.

تتبع إسرائيل التوجه الرابع حيث يجرّم القانون الإسرائيلي التجار والقواد ولكن لا يعتبر القانون الزبائن والنساء

مخالفين للقانون (ارليخ*، ي. ٢٠٠٥).

تم فهم ظاهرة التجارة بالنساء بداية كظاهرة عمل بالدعارة للنساء الروسيات اللاتي حضرن لإسرائيل لهذا السبب. كشفت عضو الكنيست زهافا غلؤون حجم الظاهرة وبيّنت أنه تهرّب للبلاد كل عام بين ٣-٥ آلاف امرأة عن طريق الحدود مع مصر. تستغل منهن حوالي ألفي امرأة للدعارة مقابل مبلغ ١٠,٠٠٠$ عن كل واحدة. تعمل النساء ٧ أيام أسبوعيا لمدة ١٨ ساعة يوميا ويتقاضين مبلغ ٢٠ شيكلاً من قيمة المبلغ المدفوع عن كل زبون. تعاني جميعهن من العنف والاستغلال إذ إن القيمة الإجمالية للتجارة بهن تبلغ سنويا ١ بيليون دولار.

لا يهتم الجمهور الإسرائيلي بما يحدث في تجارة النساء ولا يرى بهذا مسا بحقوق الإنسان. ولكن في أية دولة بها تجارة بالنساء يؤثر هذا على النظرة العامة للمرأة إذ يصبح لكل واحدة تسعيرة ويصبح الأمر مشكلة اجتماعية قيمية جدية. تهتم اللجنة الخاصة بالموضوع في الكنيست أولا بتغيير الرأي العام حول التجارة بالنساء. وثانيا العمل على تغيير القانون والتشديد على نوعية العقوبة الواقعة على التجار وتعويض النساء الضحايا. نجح نشاط عضو الكنيست غلؤون في تشريع قانون يمنع التجارة بالآدميين لغرض الدعارة، أو العمل، أو زرع الأعضاء الآدمية، أو للاستغلال في الأفلام الإباحية (إيتي لفني، رئيسة سابقة لمكانة المرأة في الكنيست، مؤتمر، ٢١-٢٢ كانون الأول، ٢٠٠٥، كلية الإدارة). هنالك علاقة وطيدة بين ازدياد مظاهر العنف وبين التغييرات السياسية. يحدث هذا في أوقات السلم وأوقات الحرب. وهكذا تصبح قضية التجارة بالنساء قضية إنسانية وتأخذ أهمية أعلى من موضوع الدعارة داخل نفس الدولة (بروفسور، روتي تيتيل، وبروفسور ارنست ستيفيل، القوانين الإنسانية، محاضرة٢١-٢٢ كانون الأول ٢٠٠٥، كلية الإدارة).

لا تبادر الحكومة الإسرائيلية ولا تخطط للحد من ظاهرة التجارة بالآدميين، ويقتصر تعاملها على ردات الفعل. تقول المحامية روشيل جيرشوني، رئيس قسم التشريع والاستشارة القضائية، قسم العدل الإسرائيلي، أن حكومات إسرائيل محافظة ولا تتناول الظواهر الجديدة إلا بحسب القوالب المعروفة سابقا. في -بداية التسعينيات-، لم تعرف الدولة كيف تواجه ظاهرة التجارة بالنساء، والتي كانت ظاهرة جديدة في المنطقة. ولذا أطلقوا على الظاهرة وصف "دعارة" بحسب قالب كان معروفا لهم. حدث التغيير في موقف الحكومة نتيجة ضغط الحكومة الأميركية ومنظمات خاصة محلية وعالمية بعدها أرادت إسرائيل أن تثبت تعاونها لمنع الظاهرة. أدى هذا التغيير إلى تغيير في القانون وفي الأحكام. فأصبح عقاب تهمة التجارة بالنساء ١٦ سنة سجن بدل عقد اتفاق مع النيابة كما كان في الماضي. بعد أن تبدل التصنيف من "الدعارة" الى "التجارة بالنساء" أصبحت النيابة تضع قضايا التجارة بالنساء في أولوياتها. وصلت الضحايا في الماضي عن طريق مطار بن غوريون ولكن اليوم تصل معظمهن تقريبا عن طريق مصر ودول جوار أخرى.

من المهم في مثل هذه القضايا أن يكون هنالك تنسيق بين أجسام مختلفة مثل نيابة الهجرة وبين أجسام غير حكومية. هنالك ملجأ أقيم عام ٢٠٠٤ لمن تنجح في الإفلات من التجار تُمنح به المرأة الدعم النفسي، والعمل والتأشيرة الضرورية لمغادرة الدولة كما وتمنح مساعدة قانونية مجانية. توجد في مؤسسات الهجرة مساعدة طبية ولكنهم ليسوا خبراء في مجال الأمراض الناجمة عن التجارة بالنساء. من المهم أن تكون هذه النساء في ملجأ وأن تحظى بعناية خاصة وليس

في مراكز هجرة لأن هذه قضية إنسانية-نفسية وليست قضية عمال مهاجرين. أيضا من المهم دراسة الصورة بشموليتها من النساء: من هم القوادون، من هم الزبائن، وكيف تتم إدارة أماكن الدعارة. إن هذه المعلومات تساعد الشرطة على السيطرة على التجار الكبار والقواد (روشيل جيرشوني، مؤتمر، ٢١-٢٢ كانون الأول ٢٠٠٥، كلية الإدارة).

في عام ٢٠٠٤ تم فتح ٥١ ملفا ضد التجار، وكان معدل حكم السجن عليهم ٤ سنوات. هذه العقوبة غير رادعة مقابل الأرباح الطائلة التي يجنونها إذ أن القانون يسمح بالعقوبة القصوى وهي ١٦ سنة ولكنها لا تفرض على التجار الذين يصلون لتسوية مع النيابة. غالبا لا تقدم الضحايا قضايا تعويض ضد التجار لأنهن يطردن لدولهن رأسا بعد انتهاء المحكمة ضد التاجر، أو يكن في وضع نفسي صعب جدا ويعانين من (PTSD) كرب ما بعد الصدمة، اكتئاب، محاولات إنتحار وما أشبه. أيضا يمنعهن وضعهن الاقتصادي من السفر خصيصا لإسرائيل لتقديم إفادة في الشرطة ولانتظار بت المحكمة في قضيتهن. وهكذا يسقط حقهن في التعويض. تطالب المؤسسات المعنية في الموضوع إقرار تعويض للضحايا حال تجريم التاجر وفرض الحكم عليه سواء حضرت الضحية المحاكمة أم لم تحضر.

***

٥- العمال الأجانب

بدأت حكومة اسرائيل تمنح تصاريح عمل للعمال الأجانب، بداية في فرع البناء والزراعة ولاحقا في فرع العناية بالمسنين والمرضى، منذ الإنتفاضة الأولى وبعد أن سببّت الأعمال العسكرية إغلاق المناطق المحتلة ومنع العمال الفلسطينيين من دخول البلاد. تدريجيا وبعد بداية الإنتفاضة الثانية مُنع العمال الفلسطينيون تماما (ما عدا أفراد معدودين لديهم تصاريح خاصة) من دخول إسرائيل. تلقى المشغّلون تصاريح تسمح لهم باستبدال هؤلاء بعمال أجانب يصلون من شرق أوروبا، شرق آسيا وأفريقيا. يعيش العمال الأجانب في ظروف حياة صعبة جدا حيث يستغلهم المشغلون ويخفون جوازات سفرهم بهدف استغلال طاقات عملهم ومنعهم من مغادرة العمل والبلاد مخالفين بهذا قوانين العمل في إسرائيل. يعمل العمال الأجانب في إسرائيل في شروط عبودية. هذه الفئة تصل لإسرائيل بطرق قانونية ومع تأشيرات دخول ولكن يخسرونها لاحقا في البلاد. عادة يوصفون وكأنهم يسيئون لاقتصاد إسرائيل ومع كل هذا يضاف كل سنة آلاف العمال الأجانب للموجودين سابقا. يدفع العامل الأجنبي بين ٣٠٠-١٢٠٠ لوكالات مختصة بالوساطة لنقل العمال الأجانب ويقترضون هذه المبالغ في السوق السوداء من مجرمين. أحيانا تتقاسم وكالة في إسرائيل المبلغ مع الوكالة الأجنبية. اتبعت إسرائيل سياسة السماء المفتوحة (open sky policy) ويعني هذا الاستمرار بإدخال المزيد من العمال الأجانب لإسرائيل وتزييف أوراق تشير لتشغيلهم بأعمال وهمية وتزييف المزيد من المستندات من أجل إحضار المزيد من العمال. من المفروض أن يعمل العامل لدى المشغّل الذي كتب اسمه في تأشيرة العمل ولكن غالبا يكون هذا الاسم مزيفا. من فترة لأخرى يطلب المشغلون طرد بعض العمال الأجانب بهدف إحضار آخرين جدد مكانهم وتحصيل المبالغ التي يدفعونها للوكالات. يعتبر تجنيد العمال من الصين لإسرائيل الأعلى، وبمباركة الحكومة الصينية. أستقدم الصينيون للعمل مع المسنين والمعوقين ولكنهم سرعان ما أقيلوا من العمل بسبب عدم قدرتهم على التحدث باللغة الإنكليزية ومن ثم فقدوا المبالغ التي دفعوها للوكالات.

لا يستطيع العمال الأجانب تغيير مشغّلهم ولكن بعد صراع دام سنوات وافقت الدولة على أن يغيّروا مشغلا فقط بعد حصولهم على رسالة من مشغلّهم السابق يسمح لهم بها بالانتقال لمشغّل آخر. أدّى هذا الطلب إلى مزيد من استغلال المشغلّين للعمال وأدين العمال الرافضون بكونهم "هاربين". بعد تدخل منظمة "خط العامل" وافقت الدولة على أن يترك العامل المشغّل إذا كان الأخير يخالف قانون التشغيل. أحيانا يأخذ المشغّل جواز سفر العامل حتى يرغمه على تنفيذ ما يريد. قانونيا يجب على العامل أن يجدد تأشيرة العمل مرة في السنة ومن لا يفعل ذلك يخالف القانون ويحق لشرطة الهجرة أن تعتقله بغرض طرده. لا تتفهم الدولة عاملاً أجنبياً فقد تأشيرة العمل، حتى لو لم يكن ذلك بذنبه (د. يوفال ليفنات، محاضرة٢١-٢٢ كانون الأول ٢٠٠٥، كلية الإدارة).

يحاول العمال الأجانب توفير مدخولهم القليل بهدف إرسال الفائض الى ذويهم فيعيشون في شقق ضيقة تحوي أحيانا العشرات وفي حالات أخرى يعيش العمال في مخازن تابعة لأماكن عملهم بدون شروط صحية أساسية.

بعد أن نشرت دائرة الإحصاء المركزية معطيات عن العمال الأجانب لعام ٢٠٠٤ أجرت اللجنة الخاصة بدراسة مشكلة العمال الأجانب التابعة للكنيست نقاشا حول الموضوع في تاريخ ٥, ٩, ٢٠٠٥. اتضح منه أنه لا توجد للدولة رقابة حقيقية على عدد العمال الأجانب المقيمين في إسرائيل كما وأنها لا تستطيع أن تميّز في إحصائياتها بين الخبراء الأجانب في التخصصات النادرة وذات المكانة الرفيعة وبين عمال الزراعة والمعتنين بالمرضى والمسنين الذين أصبحوا يشكلون مشكلة اجتماعية-إنسانية في إسرائيل.

بلورت عدة جهات في شهر آب ٢٠٠٤ تخطيطا لطُرُق تشغيل العمال الأجانب وشروط منح رخص لمشغليهم. اقترح التقرير اجراء بعض التغييرات في نمط تشغيل هؤلاء العمال وقبلت الحكومة الاقتراحات، أُبدأ العمل وفقها منذ أيار ٢٠٠٥. توجه التقرير للعمال الأجانب كمشكلة وعبء على اقتصاد السوق. كما ويقترح كاتبو التقرير الناقد بأن تشرف دائرة حكومية على هذا العمل بدل النقابات ذات المصلحة. هنالك قرار حكومي يرمي الى أن يصل راتب العامل الأجنبي الخبير عام ٢٠٠٧ الى ضعفي معدل الدخل في إسرائيل، أي حوالي ٠٠٠, ١٤ شيكل في الشهر. لم تستغل هذه الميزانيات لتأهيل العمال الإسرائيليين لفروع المهن المختلفة والتي لا تعلم اليوم في المدارس الصناعية الإسرائيلية، مثل ميكانيكا سيارات، خراطة، حدادة وما أشبه.

٥-١ العمال الأجانب في فرع العناية بالمرضى والمسنين

يدّعي عضو الكنيست داني ياتوم، رئيس لجنة فحص مشاكل العمال الأجانب، أن مجال التمريض هو الفرع الأكثر حساسية الذي يعمل به العمال الأجانب. وتدّعي مندوبة الدائرة القانونية في وزارة الصناعة، التجارة والعمل أنه يجب الوصول لتوازن بين حاجات المسن أو المعوّق الذي يحتاج لخدمة العامل الأجنبي وبين سياسة الحكومة التي تصبو الى تقليل عدد العمال الأجانب. ومن هنا تقترح بأن تتم الموافقة على تشغيل عامل أجنبي فقط لمن يحتاج الى مساعدة في معظم ساعات اليوم، بينما من يحتاج لمساعدة جزئية فبإمكانه تشغيل عامل إسرائيلي. يعمل في مجال التمريض والعناية البيتية ٠٠٠, ٧٤ عامل منهم ٠٠٠, ٨ عامل أجنبي. أوضح مندوب وزارة الداخلية أن فرع التمريض لا يفرض حدا أقصى للعمال الأجانب. يحدد عمل العمال الأجانب في جميع الفروع بحد أقصى يبلغ ٥ سنوات

بينما لا يحدد من يعمل في التمريض بفترة زمنية . من ينهي عمله في مجال التمريض ينتقل غالبا الى مجال عمل آخر ويبقى في إسرائيل بشكل غير قانوني .

٥-٢ العمال الأجانب في فرع البناء

عمل في إسرائيل في عام ٢٠٠٥ في فرع البناء ١٨٥,٠٠٠ عامل منهم ١٧,٥٠٠ عامل أجنبي . يسمح القانون لكل شركة أو تنظيم أن تشغّل حتى ٧٠٠ عامل أجنبي . يسمح القانون كذلك للعامل الأجنبي الانتقال من تنظيم عمل لآخر في كل فصل . يوجد اليوم ١٠,٠٠٠ عامل أجنبي في التنظيمات في إسرائيل . كما وتتابع مفوضية حقوق العمال الأجانب التي تتلقى شكاويهم متابعة محوسبة لرواتب هؤلاء العمال الأجانب بهدف متابعة مشاكل هضم حقوقهم .

هنالك ٤٠ نقابة مهنية في إسرائيل يدفع كل منهم للدولة ١٠,٠٠٠ شيكل في السنة بالإضافة لمبلغ ٥٠٠ شيكل عن كل عامل يريدون تشغيله . قدمت كل النقابات طلبات لتشغيل الحد الأقصى الذي يسمح به القانون ودفعت عنهم الرسوم المطلوبة ، سواء تم تشغيل كل العدد المطلوب أم لا . تربح الدولة دخلا بقيمة ٧٧,٧٠٠,٠٠٠ شيكل من الرسوم التي تدفعها النقابات . هنالك ٣٠٠٠ عامل بناء أجنبي يعملون لدى مقاولين ولكن لم يسجلوا حتى الآن في أية نقابة . تهدف وحدة متابعة العمال الأجانب إلى اكتشاف هؤلاء العمال وتنظيمهم ضمن نقابات وتحويلهم لعمال شرعيين .

٥-٣ أولاد العمال الأجانب

يقدر أولاد العمال الأجانب بحوالي ٢٠٠٠ ، ٨٠٪ في الفئة العمرية ٠-٥ سنوات . ١٧٤٠ منهم يسكنون في تل أبيب وضواحيها ، ١٠٨ يسكنون في إيلات ، ١٠٥ في القدس و- ٦٨ في حيفا . قبل استقالته من الحكومة ، أقر وزير الداخلية السابق أوفير بينس تشريعا يسمح لأولاد العمال الأجانب ، الذي ولدوا في إسرائيل وبلغوا من العمر عشر سنوات ، الحصول على هوية إسرائيلية ، بينما فرض على الأولاد الآخرين الذين لا تنطبق عليهم هذه الشروط مغادرة الدولة . عند فحص معطيات أولاد العمال الأجانب اتضح أنه يجب طرد جميع الأولاد تقريبا . لذا طالبت وزارة الداخلية تجميد هذا القرار حتى إتمام الفحص لنهاية عام ٢٠٠٥ بينما أعلنت محكمة الاستئناف العليا تجميد جميع إجراءات طرد الأطفال وذويهم حتى نهاية آذار ٢٠٠٦[٣] (كورموس وبين-تسور* ، ٤,١٢,٢٠٠٥) . أقرت حكومة إسرائيل بتأييد أريئيل شارون في شهر حزيران ٢٠٠٥ اقتراح الوزير أوفير بينس ، أن تعطى مواطنة لأولاد العمال الأجانب الذين دخل ذووهم الى إسرائيل وبقوا فيها بطرق قانونية . في نفس الفترة قررت دائرة السكان طرد جميع أسر العمال الأجانب الذين لم يقدموا أوراقهم لتلقي إقامة أو مواطنة في إسرائيل أو كانوا قد وصلوا اليها أو بقوا فيها بطرق غير شرعية . اعترضت منظمة حقوق المواطن في إسرائيل على هذا القرار وقدمت مع مركز مساعدة العمال الأجانب اعتراضا للمحكمة العليا ضد دولة إسرائيل ووزير الداخلية . طالب المعترضون أن تمتنع الدولة عن طرد اولاد العمال الأجانب وذويهم حتى إنهاء المداولة في المحكمة . طالب المعترضون من الدولة إبطال شرط الولادة داخل اسرائيل بغرض منح المواطنة لأولاد العمال الأجانب لأن نسبة كبيرة منهم قضوا معظم طفولتهم داخل الدولة وتبنوا ثقافتها ولغتها . كما وطالبوا منح جميع أولاد العمال الأجانب حق الإقامة حتى جيل ٢١ عاما - إلى ما بعد

إنهاء الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي – على أن يتم التداول بوضع كل منهم بعد تلك الفترة. بناء عليه، فإن ذوي هؤلاء سوف يقيمون معهم في إسرائيل حتى إنهاء أولادهم الخدمة العسكرية وتقديم طلب للجنسية من الدولة حيث يقر القانون الإسرائيلي منح الجنسية لذوي الجندي الذي خدم في الجيش (ساعر*، هآرتس، ٣٠,٨,٢٠٠٥). من الممكن أن يؤدي هذا القرار إلى السماح للأطفال فوق سن العاشرة البقاء في إسرائيل بينما يطرد إخوتهم الأصغر سنا ممن لم يولدوا في إسرائيل إلا إذا تم احتواء جميع الفئات الجيلية ضمن التعديلات القانونية.

بين السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥ حصلت زيادة بمقدار ١,١٧٪ في عدد الأولاد بدون جنسية إسرائيلية كاملة، أي ازداد العدد من ١٢٤,٨١٩ في عام ٢٠٠١ الى ١٤٦,١٨٤ في عام ٢٠٠٥. بلغت نسبة هذه الفئة في عام ٢٠٠٥ ٦,٤٪ من إجمالي عدد الأولاد في اسرائيل. ٧١٪ من هذه المجموعة هم أطفال من شرق القدس أما الباقون فهم أولاد العمال الأجانب، وأولاد زواج مختلط بين فلسطينيين من إسرائيل وفلسطينيين من المناطق المحتلة. لا تتضمن هذه الإحصائية أولاد المقيمين غير القانونيين، ولذا من المتوقع أن تكون نسبة هذه الفئة الفعلية أعلى من ٦,٤٪.

***

٦- حالة الرفاه الاجتماعي للمهاجرين اليهود

يكشف تعامل المجتمع الإسرائيلي مع المهاجرين الأثيوبيين طبيعة التمييز بين المواطن والآخر وبين فئة يهود وأخرى إذ تعاني هذه الفئة من رفض دمجها ومحاولة إقصائها عن المجتمع اليهودي السائد ومن التشكيك في صحة يهوديتها. هنالك استعلاء ثقافي ضد العادات والتقاليد الأثيوبية مما يؤدي للضغوطات النفسية والأسرية داخل هذه الفئة يظهر على شكل عنف أسري ومحاولات قتل وانتحار.

يوجد في جهاز التعليم ١,٣ مليون طالب منهم ٣٢,٠٠٠ طالب أثيوبي. بالرغم من أنه مضى على الهجرة الأثيوبية ٢٠ سنة منذ وصول أول المهاجرين، إلا أن الفجوات في جهاز التعليم بين الطلاب الأصليين والأثيوبيين ما زالت كبيرة جدا. هنالك ١١,٥٠٠ طالب موهوب في إسرائيل من بينهم هنالك فقط ٦ طلاب أثيوبيين، أي بنسبة ١٩١٧ : ١ بالرغم من أن نسبتهم بين مجمل الطلاب هي ٤٠ : ١. اعترفت وزارة المعارف مؤخرا، حسب زليكوبيتش (٢٤,٨,٢٠٠٥) أن من بين أسباب فشل الطلاب الأثيوبيين كون امتحانات الذكاء موحدة ومكتوبة باللغة العبرية وأنها غير حساسة للفروقات الحضارية للطلاب. يتضح من هذا أن امتحانات التصنيف لا تأخذ بعين الاعتبار صعوبات تأقلم الطالب الأثيوبي المهاجر وبدأت تعد بعض الحلول لتدارك الوضع.

يتأخر تحصيل الطلاب الأثيوبيين مقارنة مع باقي الطلاب الإسرائيليين في جميع مناحي الحياة الاجتماعية. يصل ثلث الطلاب الأثيوبيين لإنجازات متوسطة نسبيا لمستوى الطلاب القطري وهم يواجهون صعوبات في القراءة والكتابة. يتضح من تقارير المدارس أن ٤٠٪ من طلاب الصفوف الابتدائية، أول حتى ثامن، لم يحصلوا على مهارة قراءة نص بالمستوى المطلوب في الصف. غالبا يعود هذا لتدني مستوى الموارد في الأسرة. حيث لا توجد ظروف سكن أو ألعاب تربوية أو حواسيب تساعد على تطوير فكر الطلاب كما ولا يتحدث المهاجرون كبار السن العبرية بطلاقة ولذا

لا يتمكنون من مساعدة اولادهم في الدراسة.

من المعالم العنصرية في إسرائيل رفض رئيس بلدية أور يهودا تسجيل الطلاب الأثيوبيين لمدرسة دينية في بلده وإبقاء ٥٠ طالبا خارج إطار المدرسة بعد افتتاح العام الدراسي ٢٠٠٥. ادعى رئيس البلدية أنه يوجد في مدارس البلدة ١٠٠ طالب أثيوبي وتسجيل المزيد منهم سوف يمأسس وضع التدني الدراسي للبلدة. اوضح مراقب الدولة والقيم على شكاوى الجمهور أنه من غير الجائز التمييز بين الطلاب ولكن رئيس البلدية أجاب أنه شارك وزارة المعارف بمشكلة بلدته نصف عام قبل افتتاح العام الدراسي، ولم تقترح عليه الوزارة حلولا بنّاءة بحسب ادعاءاته (ليفي، ١,٩,٢٠٠٥).

يدّعي سبيريسكي وكبلا (حزيران، ٢٠٠٥) أن معظم الأثيوبيين الذين قدموا لإسرائيل ثقافتهم محدودة وتنقصهم مهارات أساسية ضرورية لسوق العمل في إسرائيل، مما صعّب على استيعابهم فيه. أما المساعدة الأساسية التي قدّمت للجالية الأثيوبية فكانت في مساعدة بعض أبنائها في التعليم الأكاديمي. لا يوجد إحصاء دقيق حول عدد الأكاديميين الأثيوبيين ولكن عام ٢٠٠٥ كان هنالك ٢٤٤ طالبا أثيوبيا في الجامعات والكليات. يتخرج كل سنة ٢٥٠-٣٠٠ طالب مع لقب أول، ومن المفروض أن يصل تعداد الخريجين بعد عشر سنوات بين ٢٥٠٠-٣٠٠٠ خريج أثيوبي. كما وأشار الكاتبان إلى غياب العلاقات الاجتماعية بين الأثيوبيين والإسرائيليين القدامى. غالبا ما تقتصر هذه العلاقات على لقاءات في أماكن العمل. يحتاج الأكاديميون الأثيوبيون لمساعدة دائرة الطلاب في وزارة الهجرة لمساعدتهم في إيجاد أماكن عمل وفي كتابة سيرة ذاتية. إن إيجاد مكان عمل لأي أثيوبي تفتح المجال أمام الآخرين للانخراط في نفس الحقل. ولكن يعمل معظم الخريجون اليوم في مشاريع تخدم الجالية. ومن هنا، فإن العمل يحدد من إمكانياتهم بدل أن يساعدهم على الانطلاق. غالبا يتلقى الخريجون رواتب منخفضة مقارنة مع قدراتهم (حوالي ٥٠٠٠ شيكل لوظيفة كاملة). معظم الطلاب الجامعيين الأوائل اختاروا الخدمة الاجتماعية كمهنة ويوجد اليوم عدد كاف من الأخصائيين الاجتماعيين من أبناء الجالية، ولكن هنالك حاجة لتخصصات إضافية كثيرة. بعض خريجي وخريجات الجيش يعملون في الحراسة لتفضيلهم في هذا المجال على غيرهم.

حاولت المؤسسات المسؤولة عن الهجرة تفضيل الأثيوبيين في سوق العمل على العمال الفلسطينيين والعمال الأجانب بواسطة مساعدتهم في مكاتب العمل ودمجهم مباشرة في مشاريع عمل. ولكن فعليا لا يعرف معظم المشغلين كيفية تجنيد الأثيوبيين للعمل. أما من نجح في تشغيلهم فيشير الى أنهم مخلصون ومثابرون في المهام الملقاة عليهم بالرغم من أن بداياتهم تشير الى مشكلة في مفهوم الدقة في الوقت. يتضح من دراسة لمركز أدفا أن مستوى التعليم وعدد سنوات السكن في إسرائيل هما العنصران الأساسيان اللذان يقرران إمكانية انخراط الأثيوبيين في سوق العمل. تؤدي احيانا الرواتب المنخفضة الى تفضيل الأثيوبيين عدم العمل والاكتفاء بمخصصات تأمين الدخل.

٦-١ جنوح الشبيبة المهاجرين

تشير تقارير الشرطة أن نسبة اشتراك الشبيبة المهاجرين (الروس والأثيوبيين) في الجنح في نهاية عام ٢٠٠٤ يفوق ٢,٥ ضعف نسبتهم بين السكان. إذ أكدت المعطيات أن الشبيبة المهاجرين قاموا بارتكاب ٢٩,٧٪ من القضايا الإجرامية

التي قام بها الشبيبة، بالرغم من أنهم يشكلون فقط ١٢٪ من جمهور الشبيبة العام. وكان عدد الملفات التي فتحت ضد الشبيبة المهاجرين في الشرطة قد زاد بنسبة ١٢٪ بالنسبة لسنة ٢٠٠٣. مع هذا تضيف سوزي بن باروخ، مديرة قسم الشبيبة في الشرطة، أن النسبة الفعلية لإجرام الشبيبة أعلى من ذلك إذ أنه في كثير من الأحيان يتقرر عدم فتح ملف للحدث إذا كانت هذه جنحته الأولى بهدف إعطائه فرصة للخروج من دائرة الإجرام. وتفسر بن باروخ الازدياد في جرائم الشبيبة بتفاقم الفقر بين المهاجرين إذ أن بعض الشبيبة يجرّمون عند سرقة الطعام، إذ إن نسبة الشبيبة المهاجرين تحت خط الفقر أعلى منها بين مواليد إسرائيل (٢٥٪ مقابل ٢١٪). بالإضافة يعاني الشبيبة المهاجرون من أزمات نفسية نتيجة لقطع العلاقات الاجتماعية والنفسية مع دولة الأم ومواجهة صعوبات التأقلم مع الدولة المضيفة وبسبب سياسة استيعاب المهاجرين الفاشلة في دولة إسرائيل (بروتوكول الكنيست). كما وأشارت الإحصائيات أن الفتيات المهاجرات اتهمن ب ٧٪ من قضايا رفع السلاح والتهديد به مقارنة مع ١٪ بالنسبة لمولودات إسرائيل، كما واشتركت المهاجرات ب ١,٤٪ من جرائم التحرش الجنسي مقارنة مع ١,٤٪ من مولودات إسرائيل (حرموتشنكو، ٢٠٠٤).

تدنت نسب إجرام الشبيبة المهاجرين عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٠٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٤. فمنذ بداية العام فتح ٣,٢٤١ ملفا للشبيبة أبناء المهاجرين من الإتحاد السوفييتي سابقا و ٧٢٠ ملفا للمهاجرين الشبيبة من أثيوبيا. أكّدت بن باروخ ان السبب في هبوط نسبة الإجرام يعود الى البرامج التي نفذت من قبل وزارة الهجرة للشبيبة في خطر ومنها برامج لمنع تعاطي الكحول والمخدرات.

وكانت لجنة تداول موضوع إجرام الشبيبة وخاصة المهاجرين في الكنيست أكدت أن دراسة أظهرت أن ٥,١٤-١٦,٥ من الشبيبة المهاجرين يتعاطون المخدرات ضمن أسوار المدارس مقابل ٩,٨٪ من الشبيبة مواليد إسرائيل. وأكدت رئيسة اللجنة أن نسبة الشبيبة الذين يتعاطون المخدرات خارج إطار المدرسة تصل الى ٤٣٪ من بين الشبيبة المهاجرين مقابل ٢٨,٤٪ من مواليد إسرائيل. كما وأشارت التقارير الى أن ٢٣٪ من الشبيبة المهاجرين يخشون الذهاب للمدرسة بسبب ممارسة العنف ضدهم إذ أن الشبيبة مواليد إسرائيل ينكلون بهم. وأن نسبة تسربهم من المدرسة تفوق باقي الطلاب بأربعة أضعاف. في عام ٢٠٠٥ زاد عدد الملفات ضد المهاجرين الروس بنسبة ٢١٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٢,٣ (بروتوكول لجنة حقوق الولد في الكنيست رقم ١١١، تاريخ ٢٣,٢,٢٠٠٥). وفي دراسة أخرى أشارت التوصيات إلى أنه إذا لم ترصد الميزانيات اللازمة حالا فإن الإجرام عام ٢٠١٠ سيزيد بمعدل ٢٥٪ عن نسبته في عام ٢٠٠٣ (أي سيرتفع من ٣١٢,٣٨٣ حدثا في السنة إلى ٠٧٩,٤٨٠ حدثا في السنة) (ليس*، ٢١,٦,٢٠٠٥).

***

٧- الأطفال في اسرائيل

بلغ عدد الأولاد في إسرائيل في نهاية عام ٢٠٠٤ الى ٢,٢٨٩,٩٠٠ أي ٣,٣٣٪ من مجمل السكان مقارنة مع نسبة ٦,٣٣٪ في عام ٢٠٠١. نسبة الأولاد اليهود الذين ولدوا في إسرائيل عام ٢٠٠٤ من مجمل المواليد هو ٧٢٪. أما نسبة جميع الأولاد اليهود عام ٢٠٠٤ من مجمل الأولاد فوصل الى ٦٩,٣٪ (المسلمون: ٧,٢٣٪، المسيحيون:

٩,١٪، الدروز: ٠,٢٪). هبطت نسبة الأولاد في إسرائيل من ٢,٣٩٪ في سنة ١٩٧٠ الى ٣,٣٣٪ في سنة ٢٠٠٤. حلّ هذا الهبوط في جميع فئات السكان بما فيهم السكان المسلمون حيث هبطت النسبة من ٧,٥٨ عام ١٩٧٠ الى ٤٩٪ في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤. نسبة الأولاد في مركز البلاد في المدن الكبيرة يصل الى أدنى حد ٥,٢٠٪-٠,٢٢٪ بينما تصل نسبة الأولاد في الضواحي التي يسكنها اليهود المتدينون الى أعلى حد مثل بيتر عيليت: ٢,٦٢٪ وموديعين عيليت: ٥٧٧٪. عاش في إسرائيل عام ٢٠٠٥ ما يقارب ٦٩,٠٠٠ ولد وبنت بدون تصنيف ديني، يشكلون ٣٪ من مجمل السكان، معظمهم أبناء العمال الأجانب (المجلس الأعلى لسلامة الولد، ٢٠٠٥).

٧-١ الظروف التي يربى بها الأطفال في إسرائيل

في عام ٢٠٠٥ بلغ عدد الأسر ذات أولاد في إسرائيل ٩٥٠,٢٨١,٠٠ أسرة ثلثها لديها فقط ولد واحد. زادت نسبة هذا النوع من الأسر في الفترة الزمنية ١٩٨٠-٢٠٠٤ لتصل الضعف. بالمقابل، هبطت نسبة الأسر كثيرة الأولاد. عام ١٩٩٠ كانت نسبة الأسر التي لديها أكثر من أربعة أولاد ١٨,٦٪ بينما في سنة ٢٠٠٤ وصل إلى ١٦,٩٪. أما بالنسبة للأسر التي لديها ٦ أولاد وأكثر فهبط من ٦,٩٪ من مجمل الأسر عام ١٩٩٠ إلى ٤,٤٪ عام ٢٠٠٤.

في عام ٢٠٠٤ عاش ٨,٦٪ من مجمل الأولاد في أسر أحادية ولي الأمر. إن هذه النسبة تزيد باطراد من عام لآخر: ١٣٢,٠٠٠ ولد عام ١٩٩٥ إلى ١٩٢,٠٠٠ ولد عام ٢٠٠٤. نسبة الأولاد المهاجرين لنسبة المواطنين الأصليين في هذه الفئة ١:٣. أما ٦,٨٪ من الأولاد فيعيشون ضمن أسر مطلّقة. في عام ٢٠٠٤ كان عدد الأولاد الذين يقبع أحد والديهم في السجن ١١,٦٤١، وهذا العدد يزيد بنسبة ٨٨٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٠.

في عام ٢٠٠٣ بلغ عدد عقود الزواج لقاصرات (حتى سن ١٨ عاما) ٤,٣٠١، من بينهن ١٨٧ لفتيات في سن ١٦ عاما، ١٥١٤ عقد زواج لفتيات في سن ١٧، و- ٢٦٠٠ عقد زواج لفتيات في سن ١٨ سنة.

لائحة رقم ٥: عدد الولادات للقاصرات في سنة ٢٠٠٤:

الفئة العمرية بالسنوات	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	العدد الإجمالي
عدد الولادات في السنة	٣٢	١٥٦	٤٨٠	١١٣٤	٢٢٤٦	٤٢٤٨

***

٨- قضايا التعليم: الخطة الوطنية للتعليم (خطة دوفرات)

بادرت وزيرة المعارف ليمور لفنات، وبتأييد رئيس الحكومة أريئيل شارون ووزير المالية بنيامين نتنياهو إلى تعيين لجنة وطنية لتطوير جهاز التعليم في إسرائيل يرأسها رجل الأعمال شلومو دوفرات وذلك في تشرين الأول ٢٠٠٣.

كان من مهام اللجنة فحص شامل لجهاز التعليم في إسرائيل وتقديم توصيات حول برامج تغيير شاملة بنيوية، تنظيمية وتعليمية وأيضا حول السبل لتنفيذ التوصيات. ضمت اللجنة ١٨ عضوا من الأكاديمية ومن الحقل، وخبراء في الاقتصاد والقضاء، ومدراء من مجال الأعمال الحرة وشخصيات جماهيرية. انبثق عن اللجنة العامة ثماني لجان مهنية ضمّت ٦٠ شخصا مهنيا، وتخصصت كل لجنة في أحد المجالات قيد الدراسة.

كان السبب الأساسي لإقامة لجنة دوفرات الارتباك الذي شعرت به وزيرة المعارف نتيجة للتحصيل المتدني في الامتحانات العالمية للطلاب الإسرائيليين. لم تر الحكومة أن من مسؤوليتها وضع ميزانيات خاصة لإصلاح جذري في وضع التعليم في إسرائيل، ولم تتدارس الوضع بعمق. ولكنها اعتمدت أن تتبنى إقتراحات لجنة دوفرات بغية إجراء التغييرات الأرخص تكلفة عليها كحكومة حيث أن دورها يتوقف عند اقتراح تغييرات تنظيمية ينفّذ معظمها رجال أعمال كل من موقعه.

كانت هذه المرة الأولى التي ترأس لجنة تعنى بقضايا التعليم رجل أعمال من مجال الأعمال الحرة والمرة الأولى التي يخطط بها لإصلاحات في الوزارة بدون رصد ميزانيات لذلك. أديرت أمور اللجنة بطريقة سرية واعتمدت أساسا على خبراء من خارج البلاد. ووضع الخبراء الاعتبارات المالية في مركز تدارسهم بدل الاعتبارات الاجتماعية أو التعليمية. كان هدف اللجنة تحويل العمل في الوزارة ليرتكز على مبادئ اقتصادية توجهها الرغبة في الإنجاز بدل القيم التربوية والتعليمية. اقترحت الخطة أن تزيد ساعات عمل المعلمين حتى تصل إلى ثماني ساعات يوميا وأن يتم تقليص أسبوع العمل من ستة إلى خمسة أيام، وأن تسجل ساعة دخول وخروج المعلمين من المدرسة على بطاقة خاصة. هدف يوم التعليم الطويل إلى زيادة الخدمات الممنوحة اليوم للطالب وخاصة مواضيع الإثراء والفنون والمساعدة في تحضير الدروس. كما وهدفت الخطة إلى إتاحة المجال أمام الوالد والوالدة لزيادة ساعات عملهم، وبالتالي تحسين وضعهم المالي.

تهدف خطة دوفرات لتحسين نواقص في مجال التعليم ومنها ما يبدو كتزاوج التناقضات مثل: مساواة الفرص والتركيز على الامتياز، النجاعة والمساواة الاجتماعية، الفردانية والجماعية، الاختيار والدمج، الثقافة القومية والتربية للتعددية الحضارية، الوحدة والتعددية، الدمج الديمقراطي والإدارة التراتبية، التنظيم التعاوني والخصخصة. مثلا اقترحت لجنة دوفرات رواتب متفاوتة واتفاقيات عمل خاصة كمحفزات للمعلمين الأكفاء. كان في هذا مخاطرة بحيث أنه يؤدي أن ترفض المدارس ذات تطلعات عالية للنجاح استيعاب الطلاب الضعفاء حتى لا يؤدوا إلى انخفاض مستوى تحصيل المدرسة ككل والمعلم الفرد. اقترحت الوزيرة لفنات أن تقيل عددا كبيرا من المعلمين وأن توزع ملكاتهم بين المعلمين الجيدين الباقين، وهكذا ترفع دخل من تبقى بواسطة زيادة ساعات عملهم. انتقدت الوزيرة بشدة وقيل أنه كان عليها أن تفحص عدد ساعات العمل العام للمعلم وليس فقط عدد ساعات التعليم الفعلية التي يؤديها في الصف أمام الطلاب.

مسّت لجنة دوفرات في التنظيم المهني للمعلمين حيث أنها نقلت المسؤولية للمدراء أو لإدارة الحكم المحلي. بالإضافة، فإنها هددت بتحويل اتفاقيات العمل الجماعية إلى اتفاقيات خاصة. من ضمن الاقتراحات كان تغيير طريقة تسجيل الأولاد بحيث لا يتم تسجليهم بحسب أماكن سكناهم وإنما بحسب اختيارات نوعية المدارس التي يود ذووهم تسجليهم بها. وكان من المتوقع أن تبادر الجمعيات المتنوعة لإقامة مدارس خاصة بحيث يؤدي كل هذا

لتضخيم ميزانية التعليم فتصبح أكبر بكثير من حجمها الحقيقي.

اقترحت خطة النجاعة في العمل في وزارة المعارف إحالة ٤٥٠٠ معلم ومعلمة معظمهم من الكبار سنا للتقاعد المبكّر وإقالة آخرين ممن يعملون أقل من ثلث وظيفة، أو أن التقارير عنهم تشير لعدم نجاحهم في عملهم، أو يعلمون مواضيع مهنية غير مطلوبة الآن مثل تصميم أزياء، زراعة وما أشبه. مع هذا، أعلنت المديرة العامة لوزارة المعارف، رونيت تيروش، أن المعلمات الحوامل والأمهات الوحيدات لن يطالهن الفصل. كما وتقرر أن يتعلم كل صف نصف ساعة أقل من المعدل القائم وأن يضيف المدراء طلابا للصفوف بهدف تقليص العدد العام للشعب في مدارسهم. كما واقترح أن تغلق جميع المدارس التي تضم أقل من ١٠٠ طالب لعدم نجاعتها الاقتصادية. تقرر إرسال كتاب الإقالة حتى تاريخ ٣١ أيار ٢٠٠٥. كما وفتحت أمام المعلمين المقالين فرصة الاعتراض بواسطة النقابة، ولكن هذه فشلت خلال أربعة أشهر من المفاوضات مع وزارة المعارف ووزارة المالية على تغيير قرارات الفصل.

فشلت الوزارة في إقناع الجمهور وتجنيده لصالح خطة الإصلاح. هددت الوزيرة لفنات بتشريع قانون يفرض على المعلمين والجمهور تنفيذ خطة دوفرات، ولكنها ووجهت برفض جهاز القضاء التجاوب مع مثل هذا التشريع. مسّت تهديدات الوزيرة نقابة المعلمين التي رأت أن اقتراحات الوزارة تسلب المتقاعدين بين ٢٠-٤٠٪ من حقوق التقاعد، ومن ثم جمدت المفاوضات بين الطرفين. أعلن رئيس نقابة المعلمين، رون راز، عن أن النقابة على استعداد لفحص بعض اقتراحات لجنة دوفرات لتحسين مستوى التعليم في إسرائيل، ولكن بشروط تضمن حقوق المتقاعدين. بعد إعلان الوزارة عن نيتها بإقالة هذا العدد من المعلمين أعلنت النقابة مقاطعة المفاوضات مع الوزيرة. عندها أعلنت الوزيرة انه بإمكانها تغيير القرار بعد العودة للتفاوض مع النقابة. بعد رفض الوزيرة، تنادت أصوات من النقابة وبعض الوزراء وطلاب مؤسسات التعليم العالية وبعض المنظمات الاجتماعية إلى إقالة الوزيرة المعادية للمعلمين. تشترط خطة دوفرات تأهيل المعلمين بالحصول على شهادة أكاديمية في موضوع تخصص المعلم/ة، والحصول على إجازة تعليم، والحصول على رخصة تعليم، وإجراء سنة تدريب في المدرسة أو روضة أطفال، واجتياز امتحان ترخيص.

لم تخطط لجنة دوفرات لسد الفجوة بين مستوى التعليم العبري والعربي، حيث أن هذا يتطلب ميزانيات خاصة من وزارة المالية التي لم ترصد للموضوع شيئا منها. وأكّد نبيه أبو صالح، رئيس لجنة متابعة التعليم العربي بأن نسبة من يحصل على شهادة البغروت (توجيهي) من الطلاب العرب هي ٣٣٪ مقارنة مع ٥٣٪ من الطلاب اليهود ونسبة التسرب لدى العرب هي ١٢٪ مقابل ٦٪ لدى اليهود وأنه تنقص المدارس العربية حاليا ١٧٠٠ غرفة تعليم.

٨-١ موقف المنظمات الاجتماعية من خطة دوفرات

بهدف التصدي للبرنامج الإصلاحي للجنة دوفرات اتحدت عدة منظمات معا تحت مظلة ما أسموه "التحالف الاجتماعي" وأعلن عن تأسيسها اساف سيغف، رئيس اتحاد الطلاب الجامعيين. ضم هذا التحالف منظمات الطلاب الجامعيين، حركات الشبيبة ومنظمات اجتماعية أخرى (موران زليكوبيتش، www.ynet.co.il). اصطفت المنظمات الاجتماعية مع الخطة وضدها. فوقفت منظمة "التحالف الاجتماعي" (ברית חברתית) التي ضمت منظمة المعلمين ومنظمة الطلاب، منظمات الممرضات اللاتي يعملن في الصحة الجماهيرية، "منظمة القوس الديمقراطي الشرقي" (קשת חברתית המזרחית)،

"منظمات الشبيبة" (תנועות נוער)، "حركة الكيبوتسات" (התנועה הקיבוצית)، ومنظمة "المجتمع الآن" (חברה עכשיו). في الخندق المقابل وقفت منظمات أيدت برنامج الإصلاح مثل منظمة "حرس التعليم" (משמר החינוך).

بعد الضغط الأولي عليها من نقابات المعلمين، كانت الوزيرة قد اتفقت مع وزارة المالية على الحصول على ميزانية لمنع فصل العدد الأكبر من المعلمين ولكنها أخفت الأمر حتى يتسنى لها إقالة من تريد ومن ثم تعيين آخرين بدلهم بحسب متطلبات خطة دوفرات. بعد أن عرفت التنظيمات التي ترفض خطة الإصلاح بأمر الاتفاق الخفي هددت بالتوجه للمستشار القضائي للحكومة بهدف رفع حصانة الوزيرة للتمهيد لاتخاذ إجراءات قضائية ضدها. هذا كان أحد التصعيدات في حملة مناهضة خطة دوفرات. رفضت الوزيرة تفسير أمر إخفاء هذه الميزانية عن قيادة منظمة المعلمين. وبعد حملات ضغوطات شعبية ونقابية وإعلامية والتشهير ضدها، تراجعت الوزيرة وفتحت المجال أمام المدير العام للوزارة لإجراء مفاوضات مع رئيس نقابة المعلمين الثانويين ورئيس نقابة المعلمين في المدارس الابتدائية ومع المسؤول عن الأجر في وزارة المالية وتم الاتفاق على تقليص عدد المفصولين بنسبة ٨٥٪ وتحسين شروط عمل المعلمين داخل المدرسة على أن يتواجد الآخرون ساعات أطول داخل مدارسهم لتنفيذ مهامهم الإضافية عدا التعليم.

٨-٢ موقف رجالات التعليم والأكاديميا من الخطة الوطنية للتعليم (اقتراح لجنة دوفرات)

تقول بروفسور مريام شميدع أن وزارة التعليم في إسرائيل واجهت تحديين منذ قيامها، كان الأول إيجاد حلول لحاجات السوق النامي ومناسبة ثقافة المجتمع له، والثاني بناء دفيئة للمزج بين الثقافات التي هاجرت إلى إسرائيل من الجاليات المتنوعة وأن تبلور خطا لوحدة الشعب. كان نجاح تحقيق الهدفين معا شرطا لبناء مجتمع إسرائيلي ولكن في نهاية القرن العشرين يتضح أن الدولة فشلت في الإصلاح وفي المزج الاجتماعي. لوحظ خلال أربعة عقود تقريبا فشل الطلاب الإسرائيليين في امتحانات التحصيل الدولية، كما وبرزت الهوة بين تحصيل الطلاب الناجحين والفاشلين. على هذه الخلفية تم اقتراح برنامج عمل لجنة دوفرات. ولكن بروفسور شميدع ترى أن الخطة لا تقترح سبلا حقيقية وعملية لسد الفجوات داخل المجتمع الإسرائيلي غير المتجانس وغير المتساوي. كما وأن خطة الإصلاح الجديدة لا تقترح سبلا لتوحيد وبلورة التضامن داخل الدولة (www.adva.org، قرئ بتاريخ ٣٠,١١,٠٥).

انتقدت البروفسور أوريت إيخيلوف التوجه التجاري لخطة دوفرات وقالت أن الطلاب ليسوا مواد خاماً في الصناعة وان على جهاز التعليم نبذ فكرة البحث عن أرباح مادية واقترحت بدل هذا البحث عن طرق لتعزيزهم أيا كانت قدراتهم ومكانة أسرهم الاجتماعية والمادية بهدف منع تفاقم التقاطب القائم داخل المجتمع الإسرائيلي. تحوي خطة دوفرات تناقضا بنيويا مركزيا، ففي حين توصي برفع مستوى التخصص الأكاديمي للمعلمين، ورفع رواتبهم لا توصي برفع مستوى تنظيمهم المهني ولكن تترك بيد مدير المدرسة قوة تنفيذية شبه مطلقة تقرر تشغيل أو إقالة أي مهني تحت إدارته وغالبا ما سيحتاج المعلم المختص إلى العمل في أكثر من مدرسة لاستكمال وظيفته.

وتستخلص بروفسور أيخيلوف أنه لا يمكن تطوير مستوى التعليم بدون استثمار مكثّف من قبل وزارة التعليم على مدار سنوات طويلة وتحديد معايير عالية بهدف الوصول لمستوى تعليم ذي جودة عالية لكل طفل/ ة في إسرائيل (www.adva.org، قرئ بتاريخ ٣٠,١١,٠٥).

أما بخصوص خدمة خطة دوفرات للتعليم العربي في إسرائيل كتب أمين فارس بأن خطة دوفرات لا تقترح محو الفجوات وتقليصها ومن ثم فإن تبني الخطة سيبقي على الفجوة الكبيرة بين جهازي التعليم العبري والعربي. وحتى تنجح فعليها سد الفجوة حالا في النقص في المباني (٢٥٠٠ غرفة وروضة أطفال)، وحل مشكلة المستوى المتدني للتعليم العربي وخاصة الثانوي، وتنفيذ خطة تمويل متفاوت لصالح التعليم العربي وتقليص التسرب ورفع نسبة الطلاب المتقدمين لامتحانات البغروت (التوجيهي) ونسبة نجاحهم (www.adva.org، قرئ بتاريخ ٣٠, ١١, ٠٥).

يرى د. يوسي دهان أن أجزاء من اقتراح لجنة دوفرات هي جيدة لدولة إسرائيل ويؤيد بعض اقتراحات اللجنة مثل: اقتراح الهرم المقلوب أي تبني جهاز تعليم مجاني وإلزامي من جيل ٣-١٨، تحسين بارز في مكانة ورواتب المعلمين، تقليص عدد الصفوف في كل طبقة، تحسين وضع الأمان في المدارس، توفير مناخ مادي مناسب لعمل المعلمات والمعلمين، وتحويل العمل في التعليم ليوم عمل طويل. ولكنه يرى أن فتح باب التسجيل الحر في المدارس من الممكن أن يؤدي لتثبيت الفئوية بدل التعددية الثقافية في المدارس. كما ويتحسب من القوة المطلقة التي تمنحها الخطة لمدير المدرسة وللإدارة التربوية المنطقية والتي ستعمل ضمن السلطات المحلية (www.adva.org، قرئ بتاريخ ٣٠, ١١, ٠٥).

انتقد د. أوري زلبرشيد برنامج دوفرات وخصخصة التعليم لأن هذا يتناقض مع مبادئ دولة الرفاه وعلى أنه سيؤدي إلى القضاء على تقدم التعليم والبحث العلمي في إسرائيل. اقترحت حركة "المجتمع الآن" والتي، يشكّل زلبرشيد أحد أعضائها، برنامجا بديلا لخطة دوفرات يقوم على البنود التالية: (أ) تعليم مجاني منذ الطفولة المبكرة وحتى نهاية التعليم العالي، (ب) إلغاء جميع الالتزامات المالية التي يدفعها الأهل للمدارس (ج) عدم ربط المساعدات المالية مع الوضع الاقتصادي للطالب، (د) تحديد مناطق أولويات وطنية في مجال التعليم حيث تمنح لهم امتيازات مالية خاصة، (هـ) زيادة عدد المعلمين بهدف تقليل عدد الطلاب للصف الواحد، (و) تحديد عدد ساعات التعليم الفعلية للمعلم الواحد بين ١٨-٢٠ ساعة على أن تُرصد باقي الساعات لمواكبة التجديدات في مجال التعليم والتخصص، (ز) زيادة رواتب المعلمين والامتناع عن فصلهم، (ح) عدم ربط راتب المعلم بنتائج التحصيل لطلابه، (ط) رفض الاتفاقيات الخاصة وتشجيع الاتفاقيات النقابية العامة، (ي) تدار المدارس بالتعاون بين الإدارة والمعلمين، (ك) يتم اتخاذ قرارات تربوية، بما فيها تعيينات وفصل بواسطة مجلس المدرسة، (ل) رفض تعيين إدارة تعليم مناطقية بدل الإدارات المحلية، (م) تحويل أسبوع التعليم لخمسة أيام بعد تحضير البنية التحتية المناسبة لذلك، (ن) صقل رؤيا تربوية من قبل الحقل بديلا لخطة دوفرات، تعكس التفكير الديمقراطي والمساواة الاجتماعية، معرفة البلاد، الإطلاع على تاريخ وثقافة اليهود، معرفة ثقافة العالم وتطوير الإبداع (زلبرشيد، ٣, ١٠, ٠٤).

***

٩- المسنون

يعيش ثلث المسنين الإسرائيليين (حوالي ٢٠٠ ألف إنسان) تحت خط الفقر ويؤثر وضعهم الاقتصادي على صحتهم الجسدية والنفسية وتساورهم مشاعر الخجل والإهانة وفقدان الأمل. حيث لا يمنحهم دخلهم الحد الأدنى من الحاجات الأساسية التي يحتاجون لها. يؤدي هذا الوضع الى إرغام المسنين على اتخاذ قرارات صعبة مثل إقتناء الأدوية اللازمة

لهم أو اقتناء حاجاتهم الكافية من الطعام. يؤدي هذا الى إهمال أمراض الشيخوخة وتركها بدون علاج مثل مشاكل النظر (١٩٪) والسمع (١٢٪) بالإضافة للمشاكل الناتجة عن المعاناة من البرد بسبب عدم القدرة على استعمال التدفئة في فصل الشتاء بهدف توفير النقود. نصف هذه الفئة الفقيرة هي من المهاجرين المسنين الذين لا يملكون أي مصدر دخل إضافي مثل رواتب تقاعد من الدول التي هاجروا منها، عدا مبلغ ١،٨٦٣ شيكلاً، والتي هي عبارة عن مستحقات الشيخوخة وضمان الدخل. الحل الوحيد الذي تقترحه دراسة صدرت عن جوينت-إسرائيل حول فقر المسنين هو زيادة المستحقات وربطها بمعدل الدخل الشهري للمواطن حتى تسد حاجات الحياة الكريمة للمسن وتضمن له تأمين المسكن، الملبس، المأكل والخدمات الصحية والتمريض. ولضمان هذا المستقبل تقترح الدراسة ان يفرض على كل مواطن إسرائيلي برنامج تقاعد بموجب القانون (بريك، ٢٠٠٥).

وكانت لجنة باخار، التي فحصت حلولا لمشاكل الفقر في إسرائيل اقترحت إقامة مراكز يومية لإستضافة المسنين الفقراء وخاصة هؤلاء الذي لا يتمكنون من دفع نفقات بيوت مسنين خاصة. تقترح اللجنة إقامة ما يسمى "أحياء داعمة للمسنين"، حيث يبقى المسن في استضافة كاملة أو جزئية من الساعة الثامنة صباحا وحتى الخامسة مساء. من المتوقع أن يتم تنفيذ هذه الحلول تدريجيا وسوف تكلف الدولة ميزانيات كبيرة جدا.

تمتد خطة لجنة باخار لمناهضة الفقر على مدار سبع سنوات (٢٠٠٧-٢٠١٢) وتتكون ميزانيتها من ١٤ مليارد شيكل. تصرف منها في السنة الأولى ١,٥ مليارد شيكل، وفي كل سنة تالية يتم صرف ٢ مليار شيكل إضافيا. ترفض اللجنة نهج فرض ضريبة دخل سلبي، أو العودة لسياسة المخصصات أو فرض ضريبة قيمة إضافية متفاوتة أو رفعها عن الأطعمة. أكدت اللجنة أن الخطة سوف تنفذ ضمن حدود الميزانية المقترحة ولن تكون على حساب ميزانيات التطوير. من المهم الإشارة الى أن قيمة التقليص في ميزانية مخصصات الرفاه وصلت الى ٥ مليار شيكل في السنة بينما رصدت ميزانية بلغت ٢ مليارد شيكل سنويا بهدف إيجاد حلول جذرية للفقر.

يتلقى ٢٧٪ من المسنين مخصصات إكمال الدخل بالإضافة لمخصصات الشيخوخة. بعضهم مهاجرون بقوا فقراء منذ وصولهم إلى إسرائيل. ٢٣٪ من المسنين يعرّفون أنفسهم أنهم فقراء. بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزي يتلقى فقط ٢٥٪ من المسنين راتب تقاعد. هنالك فروق بين العاملين في القطاع العام، حيث تأمن منهم ٩٦٪ تأمين تقاعد وبين العاملين في القطاع الخاص، وهذه الفئة لم تتأمن. فقط ٢٦٪ من العمال العرب مؤمنون تأمين تقاعد. تشير المعطيات أيضا إلى أن ٤٦٪ من النساء مؤمنات تأمين تقاعد مقابل ٦٠٪ من مجمل الرجال، ٣٨٪ من مجمل المهاجرين من الإتحاد السوفييتي سابقا، ٢٢٪ من ذوي التعليم الابتدائي، و ٤٨٪ من ذوي التعليم الثانوي. هذه المعطيات تفسر عملية تحول المسنين إلى فقراء إذ أن مخصصات الشيخوخة في إسرائيل هي أدنى قيمة مخصصات من بين الدول المتطورة (١٦٪ في إسرائيل مقابل ٢٥-٣٠٪ في معظم الدول). أما الفئات التي لا تتلقى مخصصات فهي موجودة في العشريات الثلاث الأدنى وهم أول المرشحين للهبوط لعالم الفقر (بيليغ، ١٢, ١١, ٢٠٠٥).

***

١٠- التأمين الطبي

هنالك فروقات في معدل متوسط الحياة بين الطبقات الاجتماعية-اقتصادية المتنوعة. ساهم جهاز الصحة في إسرائيل في تأسيس هذه الفروقات، ضمن أمور أخرى، بواسطة توزيع غير متساو للخدمات في البلاد وأيضا بسبب أسلوب الجباية غير المتطور، كما استنتج بروفسور افشطاين وزملاؤه من مركز أبحاث بروكدايل (ال-حاي، ٨,١,٢٠٠٦). تحولت الخدمات الطبية في السنوات الأخيرة منذ صك قانون الصحة الحكومي إلى طابع تجاري، ممول بواسطة أموال خاصة وتدريجيا نقصت نسبة التمويل العام. ينعكس العنصر التجاري للخدمات الطبية بعدم تحديد جهاز يقرر تجديد سلة الخدمات لصناديق المرضى، أو توسيع الخدمات الخاصة التي توفرها الصناديق العامة، ومحاولة إقامة صندوق مرضى بقصد الربح. يسمح قانون "التسويات" لصناديق المرضى جباية بدل اشتراك مرتفع على الخدمات الطبية والأدوية والتأمينات التي توفر خدمات طبية لا تقدمها صناديق المرضى (خدمة مكملة). تؤثر خصخصة الخدمات الطبية سلبا على العدل والمساواة الاجتماعية بين المؤمنين على أنواعهم. دفع كل بيت في إسرائيل عام ٢٠٠٤ نسبة ٥٪ من مصروفه على الخدمات الطبية (مقابل ٣,٨٪ عام ١٩٩٧). كانت معظم المصروفات على علاج الأسنان، تأمينات إضافية مكملة وأدوية.

حسب دراسة لمركز أبحاث مئيرز/ جوينت اتضح ان ٢٩٪ من أصحاب الدخل المنخفض أشاروا الى أنهم تنازلوا عن علاج طبي أو عن أدوية بسبب تكلفتها. وفي نفس الفترة نشرت دائرة الإحصاء المركزية أن ٣٩٪ من الفلسطينيين في إسرائيل تنازلوا عن أدوية بسبب تكلفتها، مثلهم مثل ١٩٪ ممن كان دخلهم أقل من ٤,٠٠٠ شيكل في الشهر. تنازلت الدولة عن مسؤوليتها بخصوص الجهاز الطبي العام وهكذا تضع الثقل على المؤمّنين. غالبا هؤلاء هم مرضى مزمنون، ذوو دخل منخفض، مسنون، أو فلسطينيون سكان إسرائيل. التوجه التجاري لجهاز الصحة ينبع من عقيدة تدعم الخصخصة وبمزايا القطاع الخاص على العام. يدّعي سفيرسكي وكونور-أتياس (٢٠٠٤) أن التقليص بدأ في عام ٢٠٠٣ عندما تآكل التمويل العام وازدادت نسبة المدفوعات التي دفعها المرضى. بعض الأدوية غير متوفرة في سل الخدمات الطبية ولكنها متوفرة في التأمينات المكملة. من لا يستطيع شراء هذه التأمينات لا يستطيع الحصول على الدواء وإنما عليه اقتناؤه من السوق الحر. على هذه الفئة غير المؤمّنة أن تدفع للأطباء المختصين، للفحوصات في مراكز طبية وعيادات خارجية في المستشفيات. نتيجة لهذا الوضع فإن فئات السكان ذات الدخل المتفاوت تحظى بخدمات طبية ذات جودة وتأثير متفاوت.

***

١١- إخلاء منطقة قطيف (غزة) من المستوطنين

تم الاستيطان في منطقة قطيف في غزة عام ١٩٦٨ حالا بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ بقرار من يغآل ألون وعاش المستوطنون غالبا على الزراعة (بخاصة الطبيعية) والسياحة ووصل عدد المستوطنات الى ٢١. قررت حكومة شارون بتاريخ ٢٨ أيار ٢٠٠٤ إخلاء المستوطنات وإعادتها للفلسطينيين ونُفذت العملية في تاريخ ١٥,٨,٢٠٠٥. تم تدريب ٣٠,٠٠٠ شرطي وجندي بهدف إخلاء ٩,٠٠٠ مواطن، نصفهم من الأطفال. قاوم معظم المستوطنين الإخلاء واستعمل

الجيش والشرطة القوة في حالات كثيرة تم بثها في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. انقسم المجتمع الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض للإخلاء ولكن شارون كان مصمما على تنفيذ خطته السياسية. بعد إخلائهم تم توطين معظم المستوطنين في فنادق وفي مبان مؤقتة حتى يتم بناء مساكن ثابتة لهم في حدود دولة إسرائيل. هدمت إسرائيل جميع البيوت والمنشآت في المستوطنات التي أخليت (http://www.daat.ac.il/encyclopedia/value.asp?id1=1690).

تبنت الدولة مسؤولية إعادة تأهيل الأسر المنقولة ولهذا الهدف استعانت بمهنيين لمساعدة الأسر على إيجاد عمل والتأقلم الاجتماعي في المناطق المؤقتة التي تسكنها. كان في المستوطنات ٢٣٠٠ موظف وعامل ومزارع خسر ١,٩٨٥ منهم أماكن عملهم. وجد ٣٨٣ شخصا فقط عملا في مكان سكنهم المؤقت، ٣٠٠ كموظفين و- ٨٣ كمستقلين. ولكن بعد ٥ أشهر من الإخلاء لم يكن لحوالي ٧٠٪ من معظم المنقولين عمل وهم ينتقدون الدولة بواسطة موظفيها على وضعهم هذا في كل مناسبة تسنح لهم. يدّعي المنقولون بأنه لا توجد في أماكن سكنهم الجديدة فرص عمل تشبه ما كانوا يقومون به سابقا كما وأن سنهم المتقدمة تصعّب عليهم تعلم مهن جديدة. كما ويشعر بعض المنقولين بأن مكتب العمل يحاول إذلالهم باقتراح مهن تجرح كرامتهم ويعرف الطرفان بأنهم لن يرضوا بها. صرّح آفي دوآن، أخصائي اجتماعي نظم معرض عمل لهؤلاء المستوطنين بأن المعرض عرض عليهم حوالي ١٠٠٠ وظيفة متنوعة. ولكنهم يفضلون الاستمرار في الشكوى ولوم الدولة والطعن بنيتها على مساعدتهم والادّعاء بأنه لا توجد وظائف مناسبة أو متوفرة لهم (ديان*، ٤, ١, ٢٠٠٦). المقتطفات التالية تعكس شعور غياب الرفاه والعدوانية تجاه الدولة التي يحملها هؤلاء:

أسرة شموئيل وبرينا هيلبرغ:

لديهم ٦ أولاد واحد منهم كان جندياً سابقاً قتل ودفن في المستوطنة ونقل جثمانه ودفن داخل إسرائيل. الأسرة غاضبة جدا من هذا وتصرّح بأنها تشعر بأن الدولة قتلت ابنها مرة أخرى. عمل شموئيل في الزراعة وعملت برينا كمعالجة لمشاكل النطق. في منطقة سكنهم الجديدة يعمل شموئيل في أحد الحوانيت في الكيبوتس الذي يعيشون به مؤقتا وتعمل برينا في مهنتها. يخطط الزوجان إقامة مستوطنة دينية مع ٥٠ أسرة أخرى من المنقولين (بركت*، ١, ١, ٢٠٠٦).

أسرة عوفرا وليئور عزرا:

للأسرة خمسة أولاد وكانت تسكن في بيت مساحته ٧٠ م٢ محاط بحديقة كبيرة. تسكن الأسرة اليوم مع ٣٥ أسرة من جيرانهم السابقين في بيت مؤقت مساحته ٤٠ م٢. كان عزرا يعمل أجيرا في الزراعة وعملت عوفرا كأخصائية إجتماعية في المجلس المحلي في إحدى المستوطنات في المنطقة. بعد الإخلاء يعمل ليئور موظفا بينما أصبحت عوفرا عاطلة عن العمل. سلّمت الأسرة قضية المطالبة بالتعويضات لمحام وجميعهم يشعرون بأنهم مهانون وبأن الدولة خانتهم وألقت بهم في الشارع (أزولاي*، ٣, ٢, ٢٠٠٦).

أسرة اليعيزر وعنات ماغين أور:

كان مساحة بيتهم في المستوطنة ٣٠٠ م٢ يحيطه ١٧ دونما من الأرض الزراعية سكنوا به مع أولادهم الستة. وكان اليعيزر يعمل جابيا في المجلس المحلي في المستوطنة. عملت عنات مركزّة النشاطات الثقافية في المركز الثقافي في المستوطنة. لم يجد الزوجان أي عمل. تسكن الأسرة في بيت مؤقت مساحته ٩٠ م٢ (ليس*، ٥, ٢, ٢٠٠٦).

أسرة شنييد:

وصلت الأسرة لمستوطنة نيتسر حازاني عام ١٩٧٨ حتى تعمل في الزراعة. سكنت في غرفة واحدة ومع السنوات بنت بيتا مساحته ١٦٠ م٢. الوالد حاييم يبلغ ٦٠ عاما والوالدة راز تبلغ ٥٨ عاما. للزوجين ٨ أولاد و١٣ حفيدا. يقول الزوجان بأنهما يشعران بأنهم لاجئون بالرغم من محاولتهم العودة للحياة الأسرية، وذلك بسبب انفصالهم عن باقي سكان المستوطنة الذين توزعوا على مناطق متعددة. من الصعب على حاييم إيجاد عمل في سنه، وهو لم يبلغ جيل التقاعد، ولذا فهو لا يتلقى مخصصات شيخوخة من الدولة. تواجه الأسرة بعض الصعوبات في تحديد قيمة التعويض عن بيتها لأن جزءاً منه منح لهم مجانا من قبل الدولة عند انتقالهم للسكن في المستوطنة (عوزرد*، ١٨, ١, ٢٠٠٦).

* * *

تلخيص

وضع بنيامين نتنياهو سياسة الرفاه لوزارته بحيث استمر في العمل على تقليص دور الدولة في اقتصاد السوق وزيادة دور المواطنين والمؤسسات والتجارة الخارجية. شهدت نهاية عام ٢٠٠٥ استقالة نتنياهو من الوزارة وانتخاب عمير بيرتس رئيسا لحزب العمل تحت راية رفع مستوى العامل وتحسين خدمات الرفاه للمواطنين، ثم استقالة أريئيل شارون من حزب الليكود وإقامة حزب كديما. أدت التغييرات السياسية إلى إثارة موضوع رفاه المواطن الإسرائيلي من جديد ووضعه على سلم أولويات جميع الأحزاب الكبيرة في إسرائيل. لا توجد لدولة إسرائيل سياسة رفاه تضمن توزيع الأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادي بشكل عادل بين الجمهور بواسطة قوانين عمل تحمي العمال أو بواسطة أجر جماعي وإشراف حكومي على سوق العمل. أدت سياسات الرفاه المتتالية منذ الستينيات وحتى عام ٢٠٠٥ إلى زيادة فقر الفقراء وغنى الأغنياء وإلى انكماش الطبقة الوسطى في إسرائيل وزيادة نسبة الفقر بين الطبقة الوسطى العاملة وتوسيع نسبة وَحِدَّة فقر الأطفال.

تحولت اسرائيل من دولة ذات توجهات اشتراكية-اجتماعية رائدة في سنوات الستينيات والسبعينيات إلى إحدى الدول المسيئة لعمالها في عصر العولمة. شهدت سنوات الثمانينيات والتسعينات خصخصة مكثفة للمصانع والشركات وتهشم تأثير نقابة العمال "الهستدروت" في منتصف سنوات التسعينيات لتصبح جهازا رمزيا لا يملك قوة حقيقية للدفاع عن حقوق العمال. كما ورافقت سيرورة الخصخصة ثم العولمة، نقل الورش والمصانع من المركز للضواحي، ومنها للدول العربية والآسيوية رخيصة تكلفة التصنيع والإنتاج. هكذا خلقت الدولة والرأسماليون بطالة مزمنة وخاصة في

الضواحي، وخاصة بين النساء من الفئات المهمشة في الدولة مثل العرب وبعض الفئات اليهودية المتدينة والشرقية.

أدت السياسة الاقتصادية لنتنياهو الى نمو اقتصادي، وهبوط في نسبة البطالة وزيادة نسبة الدخل وفي استقرار نسبي في الأسعار في السوق في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. خدمت هذه السياسة الاقتصاد العام والشركات الكبيرة المحلية والعالمية ولكنها أساءت للإنسان الفرد بحيث عمّقت مشكلة الفقر في إسرائيل حيث زادت نسبة الفقر منذ عام ١٩٩٨ بنسبة ٥٠٪. حوالي ٤١٪ من الأسر الفقيرة يعمل أربابها أحدهما أو كلاهما، ولكن بدخل منخفض جدا لا يكفي لسد تكاليف المعيشة في إسرائيل. يؤدي الفقر الى انتحار العمال وأصحاب الأعمال كما ويزيد من نسبة وفيات الأطفال والخدج في الأسر الفقيرة. تنشط الجمعيات الخيرية لتساعد الفقراء وتسد التقصير الذي كان من المفروض على دولة الرفاه القيام به تجاه مواطنيها.

قررت القيادة الاقتصادية-اجتماعية للحكومة وعلى رأسها أريئيل شارون في عام ٢٠٠٤ تبني مشروع وسكنسن وتفعيله كتجربة في بعض المناطق المختارة في البلدات اليهودية والعربية خلال عام ٢٠٠٥. وكان هدف البرنامج المعلن تقليص عدد العاطلين عن العمل الذين يرفضون تباعا الانخراط في أي عمل يعرض عليهم بهدف الاستمرار في الاعتماد في معيشتهم على مخصصات البطالة وإرغامهم على قبول أي عمل وليس فقط ما تأهلوا له سابقا. تنتقد الحركات العمالية الاشتراكية برنامج وسكنسن وتخشى أن يكون سببا لمحو حقوق التثبيت في العمل وحقوق التقاعد، وبلورة علاقات عمل سيئة بين العامل والمشغّل وتآكل في قيمة الراتب الأساسية والعمل بالسخرة. إن مراكز التشغيل تحولت لسوق تجارة بالعمال وخاصة المرضى ومحدودي القدرات وتشغّل حوالي ٣٠٪ من مجمل العاطلين عن العمل في أعمال تطوعية مجانية مما يوفر مصاريف عن المشغلين الأغنياء ويزيد من أرباحهم. وبسبب كل سلبيات البرنامج خرج العاطلون عن العمل عدة مرات في مظاهرات ضد البرنامج ولكن جميعها قمعت بالقوة وغالبا مع تدخل من الشرطة ضد العمال. بالإضافة للعاطلين عن العمل تستغل الشركات الكبيرة المنخرطة في مشروع العولمة أسواق عمل رخيصة مثل النساء اليهوديات المتدينات (حريديم) اللاتي يحتجن لدخل إضافي فتقوم الشركات العالمية بتأهيلهن العملي وتمنحهن وظائف قرب أماكن سكناهن في الضواحي وتدفع لهن ثلث ما يربحه عامل في مركز البلاد على نفس ساعات العمل وبمعدل إنتاج أقل مما تقوم به المرأة المتدينة.

بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية في إسرائيل من جهة وبسبب النهج العنصري الذي يتبعه التيار الثقافي السائد لليهود القدامي لم يستوعب المجتمع الإسرائيلي المهاجرين الروس أو الأثيوبيين تماما وأقصوهم ليبقوا على هامش المجتمع الإسرائيلي. ينعكس هذا اليوم من خلال ارتفاع انحراف الشبيبة والأجرام المنظم بين المهاجرين. إضافة، ما زال مستوى الطلاب الأثيوبيين الأدنى في جهاز التعليم في إسرائيل بسبب أمية والديهم، ولعدم تمكنهم من اللغة العبرية وتدني أوضاعهم الاقتصادية.

اقترحت وزيرة المعارف ليمور لفنات تبني خطة دوفرات التي أوصت بإقالة ٤٥٠٠ معلم ومعلمة وتآكل حقوق التقاعد بنسبة ٢٠٪-٤٠٪. ووجه هذا الاقتراح بمعارضة شديدة من الجمهور والمعلمين استمرت أشهرا قامت خلالها الوزيرة بدور العدو للمعلمين. وبعد التصدي بشدة لقراراتها تراجعت جزئيا ووافقت على التخطيط للتغيير المنشود بالتنسيق مع نقابات المعلمين. عند انتهاء العام ٢٠٠٥ سمعت أصوات تشير إلى فشل التجربة الأولى مع خطة دوفرات

ولهذا سوف تجمد. وكان انتقاد المهنيين ضد برنامج دوفرات أنه سيعمّق من الهوات بين الخلفيات الإثنية والقومية والاجتماعية في إسرائيل وسيعمل ضد برنامج الدمج والمساواة الذي رفعت الدولة شعاره عند قيامها.

تعتبر مخصصات تأمين الدخل والشيخوخة في إسرائيل الأدنى من بين الدول المتطورة ولذا تعاني الفئات الضعيفة والمسنة والمريضة وخاصة القادمين الجدد من هذه الفئات من تدني مستوى حياتها ومن فشلها في إيجاد حلول لنفسها وفشل الدولة في مساندتها.

توصيات من المشهد الاجتماعي

لا شك بأن وضع الرفاه في إسرائيل وتدني صورة المشهد الاجتماعي ساهما في تغيير موازين كفة الأحزاب في إسرائيل. كان للسياسة الاقتصادية لنتنياهو تأثيران متناقضان: فلقد نجح في تحسين وضع دولة إسرائيل الاقتصادي على مستوى الماكرو بشهادات محلية وعالمية، ولكن كان الثمن قصير المدى أن أساء عينيا لسياسة الرفاه وبالتالي لرفاه المواطنين محدودي القدرات مثل العاطلين عن العمل، الأسر أحادية ولي الأمر، المسنين، المرضى المزمنين، الأسر كثيرة الأولاد والقادمين الجدد. بالإضافة لشخص نتنياهو لعبت شخصية وزيرة التعليم والثقافة ليمور ليفنات وشخصية وزير الصحة داني نافيه دورا في محاسبة الجمهور لهم على صلفهم ورفضهم التجاوب مع الحاجات الاجتماعية للمواطنين. انعكس تذمر الجمهور بإحدى طريقتين: أولا تركيز الأحزاب المنافسة لحزب الليكود على برنامج الرفاه وإبرازه في الأهمية التي تنافس البرنامج الأمني للمرة الأولى في سياسة الانتخابات في إسرائيل. وثانيا، في السلوك الانتخابي في الدولة بحيث تراجع حزب الليكود من حزب قيادة لحزب صغير، كما ودخل للكنيست حزب المسنين والذي يعتبر نجاحه بهذه النسبة (٧ مقاعد) ردا اجتماعيا صارخا وبارزا ضد إساءة سياسة نتنياهو تجاه رفاه المجتمع والفرد في إسرائيل.

انشغلت إسرائيل و أشغلت مجتمعها في إبراز البرنامج الأمني ووضعه في أولوياتها لمدة تقارب ستين عاما ولكن يظهر من المشهد الاجتماعي في إسرائيل أن المجتمع بجميع فئاته المتوسطة والفقيرة (وهي الأغلبية في إسرائيل) يرفض قبول هذه المقولة أبديا وخاصة عندما لا يرى في الأفق حلولا عسكرية أو سياسية. تنادي الأصوات الناقدة لسياسة الرفاه الاجتماعي للحكومة السابقة على التركيز على مستوى التعليم المجاني والمتساوي الذي يحترم الطلاب وثقافة ذويهم ويضمن مهنة كريمة مع تخصص مهني راقٍ للمعلمين في الحقل. ويقترح هؤلاء أن تقوم الوزارة ببناء مشاريع طويلة المدى لتحقيق إيديولوجيا الدمج الثقافي والمساواة الاجتماعية عن طريق وزارة التعليم والثقافة. من جهة أخرى يرى الناقدون أن سياسة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل تعتبر الأسوأ في العالم الغربي بعد أن كانت من الأفضل في سنوات خمسينيات و ستينيات القرن العشرين. وهذا ناتج عن الخصخصة ورفع الدولة يدها عن مسؤوليتها تجاه الفئات الضعيفة. يدعو هؤلاء إلى تغيير السياسة الحالية للدولة وعدم تبني حلولا أجنبية لا تتناسب مع الواقع الإسرائيلي والعودة لحمل مسؤولية الفئات الضعيفة مع بناء مشاريع توسع سوق العمل وتفتح الفرص أمام العاطلين عن العمل واستبدال العمال الأجانب بهم.

بالإضافة للأحزاب الاجتماعية، هنالك حركات اجتماعية وأكاديمية فاعلة في الحقل تمد يد العون للفئات الضعيفة

كما وأنها تراقب سياسة الرفاه في الدولة. نرى مستقبلا بأن عدم إصغاء الوزارات المتنوعة والتي تساهم في مستوى رفاه المواطن (المالية، الإسكان، الصحة، الهجرة، التعليم والثقافة، الرفاه الاجتماعي، الداخلية والعمل) وعدم قيامها بأدوارها كما يجب سيستمر في تغيير موازين القوى بين الأحزاب. وسيحاسب الجمهور الأحزاب عند الانتخابات على مدى تنفيذ برامج الرفاه التي رفع كل حزب شعارها بأسلوبه. ومن هنا، نتوقع أن يكون العقد الأول من القرن الواحد والعشرين العقد الذي يضع به المجتمع الإسرائيلي موضوع رفاه الفرد داخل الدولة على نفس مستوى أهمية الموضوع الأمني.

قائمة المراجع[1]

أزولاي، ث. ٣,٢,٢٠٠٦. نشعر أننا مهانون، كمن ألقوا بهم في الشارع. هآرتس. ص. أ٨.

أحدوت، ل.، كوهين، ر.، وأندبلد، م. (كانون الثاني، ٢٠٠٦). مؤسسة التأمين الوطني. أبعاد الفقر والفجوات في الدخل ٢٠٠٤-٢٠٠٥. www.btl.gov.il.

أرليخ، ي. (٢٧,٧,٢٠٠٥). مستند تحضيري في موضوع: زبائن تجارة الجنس. مقدم لعضو الكنيست زهافا غلؤون. الكنيست: مركز البحث والمعلومات. (www.knesset.gov.il/mmm).

بن يهودا، ع. ٢٠,١٢,٢٠٠٥. مكتب التخطيط الحكومي: ٥٦٪ من الشبيبة العاملين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر. داخل: http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArtPE.jhtml?itemNo=660062&contrassID=2&subContrassID=6&sbSubContrassID=0

بروتوكول لجنة حقوق الولد في الكنيست رقم ١١١، تاريخ ٢٣,٢,٢٠٠٥

بروتوكول من جلسة اللجنة الخاصة لدراسة أوضاع العمال الأجانب. ٨,١١,٢٠٠٥. سياسة تشغيل العمال الأجانب في قطاع الصناعة. داخل: http://www.bambili.com/bambili_news/katava_main.asp?news_id=14306&sivug_id=2

بروتوكول جلسة اللجنة الخاصة لدراسة قضية العمال الأجانب. ١٣,٩,٢٠٠٥. سياسة تشغيل عمال قطاع التمريض. داخل: http://www.bambili.com/bambili_news/katava_main.asp?news_id=14304&sivug_id=2

بروتوكول جلسة اللجنة الخاصة لدراسة قضية العمال الأجانب. (٢٠,٩,٢٠٠٥). سياسة تشغيل العمال الأجانب في قطاع البناء. داخل: http://www.bambili.com/bambili_news/katava_main.asp?news_id=14305&sivug_id=2

بركت، ع. ١,١,٢٠٠. الأسرة تفترض أنها ستشترك في التصويت. لمن؟ لا يعرفون. هآرتس. ص. أ٧.

بريك، ي. (محرر). (٢٠٠٥). الشيخوخة في خط الفقر. إيشيل – الجمعية لتخطيط وتطوير الخدمات للمسنين في إسرائيل. القدس: كاف أدوم (الخط الأحمر).

برنامج نظرة ثانية، القناة الأولى. ١١,١٢,٢٠٠٥.

جوربيتش، ي.، (١٠,١٢,٢٠٠٥). قتل الشعب انتهى في السودان وإسرائيل تريد طرد المهاجرين إلى هناك. داخل http://www.bambili. com/bambili_news/katava_main.asp?news_id=14315&sivug_id=2

دائرة الإحصاء المركزية. ١٧,١١,٢٠٠٥. تجميع معطيات بمناسبة يوم الطفل العالمي. خبر للصحف. داخل: http://www.cbs.gov.il/hodaot2005n/11_05_254b.doc

درور، تومر وشفارتس، اليعازر. (٢٠٠٥) خلفية حول حلقة السموم والعنف. مقدم للجنة مكافحة المخدرات في الكنيست. داخل (www.antidrugs.gov.il). انزل بتاريخ (٢٢,٦,٢٠٠٥).

ديان، أ. ٤,١,٢٠٠٦. ما العمل بعد أن تعودوا على وظائف في السلطات المحلية؟ هآرتس. ص. ب٢.

زلينغر، أ. ٢٢,٥,٢٠٠٥. امتحانات البغروت (التوجيهي): الأغنياء ينجحون أكثر. داخل: http://www.nrg.co.il/online/1/ART/936.html

زليكوبيتش، م. (٢٤,٨,٢٠٠٥). موهوبون من أصل أثيوبي؟ ليس لدينا. داخل:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3132688,00.html

زلبرشييد، أ. ٣,١٠,٢٠٠٤. بدأت الحرب على تقرير دوفرات في عين شيمر. داخل:
http://www.bsh.co.il/ShowArticle2logic.asp?ArticleID=2039&categoryId=130

زلبرشييد، أ. ١٦,١,٢٠٠٥. إلغاء برنامج دوفرات. داخل:
http://www.bsh.co.il/ShowArticle2Llogic.asp?ArticleId=2180&CategoryId=130

زلبرشييد، أ. ٦,٢,٢٠٠٥. تقرير دوفرات – التعليم كتجارة. داخل:
http://www.bsh.co.il/ShowArticle2logic.asp?ArticleId=2200&CategoryId=130

حرموتشنكو، ي. ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤، هآرتس، داخل . www.iol.co.il.

طراوبمن، ت. ٢٣,١٢,٢٠٠٥. قررت لجنة رؤساء الجامعات نهج قسط تعليم متفاوت. هآرتس، داخل
http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArtPE.jhtml?itemNo=661634&contrassID=2&subContrassID=21&sbSubContrassID=0

يوعاز، ي. ٢٥,١,٢٠٠٥. محكمة العدل العليا: الفجوة في التحصيل المدرسي بين الوسط اليهودي والوسط البدوي في الجنوب يوجب تفضيلا مصححا. هآرتس. داخل:
http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArtPE.jhtml?itemNo=531687&contrassID=2&subContrassID=21&sbSubContrassID=0

ليس، ي.، ٢١,٦,٢٠٠٥، www.bambili.com/bambili_news (انزل بتاريخ ٣٠,١١,٢٠٠٥).

ليس، ي. ٥,٢,٢٠٠٦. حاربنا لمنع الإخلاء ولكن اهتممنا ايضا بترتيب اليوم التالي له. هآرتس. ص. أ٤.

موران زليكوبيتش، www.ynet.co.il. انزل في تاريخ ١,١٢,٢٠٠٥.

مركز أدفا. ٢٨,٦,٢٠٠٥. نداء للحكومة قبل نقاش ميزانية ٢٠٠٦: توفير سل استثمار في المجتمع الإسرائيلي. داخل:
http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html

مركز أدفا. ٧,١١,٢٠٠٥. يد تقيم لجنة لمحاربة الفقر واليد الأخرى تزيد ظاهرة الفقر – ملاحظات حول اقتراح قانون التسويات لعام ٢٠٠٦. خبر للصحف. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html

مركز مساعدة العمال الأجانب، خط للعامل، مركز أدفا، الجمعية لحقوق المواطن، العيادة للقانون والرفاه التابعة لجامعة تل أبيب. تطبيق تقرير أندورن: قلق حقيقي من المتاجرة بالآدميين في دولة إسرائيل. قرأ بتاريخ ١٧,٢,٢٠٠٦. داخل http://www.adva.org/ivrit/andoran.pdf

معريب. ٣١,١٠,٢٠٠٥. يشحدون منحا دراسية. داخل: html.412/001/http://www.nrg.co.il/online/1/ART1

ليفشيتس، ع. ١٩٩٠. دولة الرفاه. داخل أيلا يفتح (تحرير). مثل شجرة مزروعة: برنامج دراسي في موضوع "التطور، النضج وإطالة العمر". ماطاح: المركز للتكنولوجية التعليمية.

ليفي، م. (١,٩,٢٠٠٥). مراقب الدولة لرئيس بلدية أور عقيبا: استيعاب أولاد الأثيوبيين فورا. داخل
au=True&17-56-html?tag=8.00-http://www.nfc.co.il/archive/001-D-79706

سفيركي، ب.، وكفلا، ي.، (آب، ٢٠٠٥). العمل بين الأثيوبيين. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html.

ساعر، ر. (٣٠,٨,٢٠٠٥). دعوى لتجميد طرد أولاد العمال الأجانب. هآرتس. قرأ بتاريخ ٢١,١١,٢٠٠٥ داخل
http://news.wall.co.il/?w=//771577

كورموس، ر. بينس لشارون: خفف عن أولاد العمال الأجانب. قرأ بتاريخ ٤,١٢,٢٠٠٥: داخل http://glz.msn.co.il/glz/news

كورموس، ر.، بن صور، ك. محكمة العدل العليا: تجميد طرد العمال الأجانب. قرأ بتاريخ ٤,١٢,٢٠٠٥ داخل: http://glz.msn.co.il/glz/news

كلاين، ز. ١٥,١٢,٢٠٠٥. داخل: www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=14369

عوزرد، ش. ١٨,١,٢٠٠٦. ما زالوا يشعرون كلاجئين. هآرتس. ص. أ6.

فارس، أ. (2004). ميزانية الدولة والمواطنين العرب: تقرير اجتماعي-اقتصادي لعام ٢٠٠٤. مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب.

فلوتسكر، ص. ٢٠, ٤, ٢٠٠٥. الفقر والفجوات الاجتماعية: نحن عتمة للأغيار. داخل: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3075207,00.html

فلوتسكر، ص. ٩, ١٢, ٢٠٥٥. الفلسطينيون العاطلون عن العمل لا يستطيعون الانتظار. يديعوت أحرونوت. ملحق "المال". ص. ٣.

رجب، د. ١٧, ١, ٢٠٠٥. لا يوجد طعام أو حفاضات ل ٢٧ ألف طفل. يديعوت أحرونوت. ص. ٢١.

مواقع انترنت أخرى

www.adva.org